كتابُ (ذا القَدِّ) لابنِ جِنّي
دراسةٌ منهجيةٌ للنصوصِ المنقولةِ عنه

د٠ مساعد بن محمد بن عبد الله الغفيلي (*)

المقدمة :

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، سيّدِنا محمدٍ النبيِّ الأميِّ الذي أرسله اللهُ رحمةً للعالمين، وعلى آلِه وصحبِه ومَن تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ، أمّا بَعْدُ:

فلقد حرص علماؤنا الأوائل على خدمة اللغة العربية، فخلّفوا فيها تراثًا ضخمًا من المؤلّفات النافعة؛ فجزاهم الله خيرًا على ما قدّموا للعربية وأهلها.

والتراث العربيّ اللغويّ يزخر بالكنوز الثمينة، والنفائس القيّمة، لكن كثيرًا من هذه الكنوز والنفائس لم تصل إلينا، ولا تزال في عداد المفقود إلى يومنا هذا، وإنه من الواجب علينا محاولة التنقيب عنها؛ خدمةً للعلم وأهله، ووفاءً لأولئك العلماء الجهابذة الذين أفنوا أعمارهم في تأليفها.

وبعض هذه الكتب المفقودة حفظتها لنا كتب التراث التي بين أيدينا، إمّا بنقلها كاملة، وإمّا بنقل نصوص متفرّقة منها، ومن النوع الثاني هذا الكتاب الذي صنّفه العالم الجليل أبو الفتح عثمان بن جنّي، الموسوم بـ (ذا القَدّ).

وقد عقدت العزم – منذ فترة ليست بالقصيرة – على جمع نصوص هذا الكتاب المفقود ومسائله المبثوثة في بطون كتب التراث المختلفة، ودراستها دراسةً منهجيةً تُعَرِّفُ بالكتاب، وتكشف عن شيءٍ من محتواه، وتُبرز أهميّته وقيمته

(*) أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية – جامعة القصيم.

العلمية، وتُبيّن أثره في النحويّين اللاحقين، في هذا البحث المعنون بـ (كتاب (ذا القَدّ) لابن جنّي: دراسة منهجية للنصوص المنقولة عنه).

وتهدف دراسة هذا الكتاب إلى أمورٍ كثيرةٍ، منها:

١- خدمة تراث ابن جنّي من خلال إبراز شيءٍ من محتوى كتابه (ذا القَدّ)، الذي لا يزال مفقودًا إلى وقتنا الحاضر.

٢- خدمة الدارسين والمهتمّين في علمي النحو والصرف من خلال جمع ما تفرّق من نصوص نحوية وتصريفية منسوبة في بعض كتب التراث إلى كتاب (ذا القَدّ) لابن جنّي، ودراستها دراسةً منهجية تعطي صورةً تقريبيةً لهذا الكتاب المفقود.

٣- التعريف بهذا الكتاب، والكشف عن مكانته وقيمته العلمية من خلال النصوص المنقولة عنه.

٤- التعرّف على بعض آراء ابن جنّي النحوية والتصريفية وتعليلاته في هذا الكتاب.

وهناك أسبابٌ كثيرٌ دعتني لاختيار هذا الموضوع، من أبرزها:

١- أن هذا الموضوع لم تتّجه إليه أنظار الباحثين حسب علمي؛ ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ ابن جنّي لم يذكر هذا الكتاب في مؤلّفاته التي بين أيدينا.

٢- ارتباط الكتاب بعلم من أشهر أعلام النحو في القرن الرابع الهجري، احتلّ مكانة علمية عالية بين علماء العربية، هو أبو الفتح عثمان بن جنّي، الذي عُرف بسعة علمه، وقدرته العقلية التي ميّزته عن غيره، وتعدّد مؤلّفاته وتنوّعها، وإسهامه في خدمة العربية تعليمًا وتصنيفًا، يشهد بذلك مَن ترجم له من العلماء.

٣- تردّد اسم الكتاب في بعض المصنّفات النحوية والصرفية، واعتماد كثير من العلماء عليه، ونقلهم عنه في كتبهم، منهم: ابن عصفور، وابن أبي الربيع، وأبو حيّان، وأبو إسحاق الشاطبي، والسيوطي، وغيرهم.

٤- اشتماله على آراءٍ نحوية وتصريفية ولغوية مهمّة لابن جنّي، لم أقف عليها في كتبه الأخرى؛ ممّا يدلّ على أهميته وقيمته العلمية.

ويتكوّن البحث من فصلين، يسبقهما مقدّمة وتمهيد، ويتلوهما خاتمة:

أمّا **المقدّمة**، فقد بيّنت فيها أهميّة الموضوع، وأهدافه، وأسباب اختياره، وخطّة البحث.

وأمّا **التمهيد**، فهو بعنوان: **أبو الفتح عثمان بن جنّي: حياته، وآثاره**، وفيه تحدّثت عن اسمه ونسبه، ومولده، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، ومكانته العلمية، ووفاته، ثمّ ختمته بحديث عن آثاره.

وأمّا **الفصل الأوّل**، فهو بعنوان: **كتاب (ذا القَدّ) دراسة منهجية**، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى ابن جنّي، وقيمته العلمية.

المبحث الثاني: مادة الكتاب العلمية، ومصادره، وشواهده.

المبحث الثالث: منهج ابن جنّي في الكتاب.

وأمّا **الفصل الثاني**، فهو بعنوان: **نصوص الكتاب**، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: النصوص المنقولة عن الكتاب.

المبحث الثاني: آراء ابن جنّي المنسوبة إليه في الكتاب.

المبحث الثالث: أثر الكتاب في النحويّين من خلال النصوص المنقولة عنه.

وأما **الخاتمة**، فقد بيّنت فيها أهمَّ ما توصّلت إليه من نتائج في هذه الدراسة، ثمّ أتبعتها بثَبَتٍ للمصادر والمراجع التي أفدت منها.

أسألُ اللهَ – جلّ ثناؤُه – أن أكون قد وُفّقت في عرض هذا الكتاب، ودراسته دراسة علمية نافعة، كما أسأله – تعالى – أن يجعلَ هذا العملَ خالصًا لوجهِه

الكريمِ، وأن يغفرَ لي ما وقع فيه من سهوٍ أو زَلَلٍ، وأن ينفعَني به، وينتفعَ به كلُّ قارئٍ، إنه سميعٌ قديرٌ، وبالإجابةِ جديرٌ.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وصلّى اللهُ وسلّم على نبيّنا محمدٍ، وعلى آلِه وصحبِه أجمعين.

التمهيد

أبو الفتح عثمان بن جنّي: حياته، وآثاره[1]

(١) تنظر ترجمته في: يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: ١/١٣٧-١٣٨، والفهرست: ١١٥، وتاريخ العلماء النحويّين من البصريّين والكوفيّين وغيرهم: ٢٤-٢٥، وتاريخ بغداد: ١٣/٢٠٥، ودُمْيَة القَصْر وعُصْرَة أهل العَصْر: ٣/١٤٨١-١٤٨٥، والإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: ٢/٥٨٥، والأنساب: ٣/٣٢٨-٣٢٩، وفهرسة ابن خير: ١/٥٨، ٢/٤١٤-٤١٥، ونزهة الألبّاء في طبقات الأدباء: ٢٨٧-٢٨٨، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ١٥/٣٣-٣٤، وإنباه الرواة على أنباء النحاة: ٢/٣٣٥-٣٤٠، ومعجم الأدباء: ٤/١٥٨٥-١٦٠١، والكامل في التاريخ: ٨/٢٦-٢٧، واللباب في تهذيب الأنساب: ١/٢٩٩، ومرآة الزمان في تواريخ الأعيان: ١٨/١٣٣-١٣٤، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ٣/٢٤٦-٢٤٨، والمختصر في أخبار البشر: ٢/١٣٦، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويّين: ٢٠٠-٢٠١، وسير أعلام النبلاء: ١٧/١٧-١٩، والعبر في خبر مَن غبر: ٢/١٨٣، وتاريخ الإسلام ووفيَات المشاهير والأعلام: ٨/٧١٥-٧١٦، ودول الإسلام: ١/٣٤٨، وتذكرة الحفّاظ: ٣/١٥٣، ومسالك الأبصار في ممالك الأمصار: ٢٦/١٩٦، والوافي بالوفيَات: ١٩/٣١١-٣١٥، والشعور بالعور: ١٦٣-١٦٨، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان: ٢/٣٣٤-٣٣٥، والبداية والنهاية: ١٥/٤٩٧-٤٩٨، والوفيَات لابن قنفذ القسنطينيّ: ٢٢٤، والبلغة في تاريخ أئمّة اللغة: ١١٥، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ٤/٢٠٧، وبغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة: ٢/١٣٢، وتحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب: ١/١٧٨-١٨٨، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: ١/١٣٠، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١/٣٣٩، ٣٨٤، ٣٨٥، ٤١٢، ٤١٦، ٤٨١، ٤٩٣، ٦٩١، ٦٩٩، ٧٠٦، ٨١٠، ٢/٩٨٨، ١٢٧٢، ١٣٧٧، ١٤٠٥، ١٤٣١، ١٤٣٨، ١٤٤٩، ١٤٥٧، ١٤٦٢، ١٥٦٢، ١٦٠٨، ١٦١٢، ١٧١٢، ١٧٩٣، ١٨٥٠، ١٨٨٢، ١٩١٤، وشذرات الذهب في أخبار مَن ذهب: ٣/١٤٠-١٤١، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد: ١/١٩٩-٢٠١، وروضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات: ٥/١٧٦-١٨٠، والكنى والألقاب: ١/٢٤٦-٢٤٧، وأعيان الشيعة: ٨/١٣٨، وهديّة العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين: ١/٦٥٢، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: ٢/٥٣١، وتاريخ الأدب العربي: ٢/٢٤٤-٢٤٩، وأبو الفتح بن جنّي وأثره في اللغة العربية: مجلّة المجمع العلمي العربي بدمشق، مج (٣٠)، ج (٣): ٤٤٦-٤٥٧، ومج (٣٠)، ج (٤): ٦٠٨-٦٢٣، ومج (٣٢)، ج (٢): ٣٣٨-٣٥٢، ومج (٣٢)، ج (٤): ٦٥٨-٦٧١، والأعلام: ٤/٢٠٤، ومعجم المؤلّفين: ٢/٣٥٨، والموسوعة الميسّرة في تراجم أئمّة التفسير والإقراء والنحو واللغة: ٢/١٥٠٤-١٥١٠، وأضواء على آثار ابن جنّي في اللغة: ٩-٧١، وابن جنّي النحوي: ٩-٩٤.

(أ): اسمه ونسبه.

هو: أبو الفتح، عثمان بن جِنّيْ[١] النحويّ اللغويّ، الموصليّ مولدًا، الأزديّ ولاءً.

ولا يُعرف من نسب ابن جنّي غير اسم أبيه؛ ولعلّ ذلك يعود إلى أنه غير عربي[٢]، فأبوه جِنّي كان مملوكًا روميًّا (يونانيًّا) لسليمان بن فهد بن أحمد الأزديّ الموصليّ[٣].

(ب) مولده.

وُلد أبو الفتح في الموصل[٤]، وقد اختُلف في السنة التي وُلد فيها، فقيل: إنه وُلد قبل سنة (٣٠٠هـ)[٥]، وهذا مستبعد؛ لأنه لم يُرْوَ أنه عُمّر طويلًا[٦]، وقيل: سنة (٣٠٢هـ)[٧]، وقيل: سنة (٣٢٠هـ)[٨]، وقيل: سنة (٣٢١هـ)[٩]، وقيل: سنة (٣٢٢هـ)[١٠]، وقيل: قبل سنة (٣٣٠هـ)[١١]، وإذا رُوعي أن وفاته كانت سنة

---

(١) بكسر الجيم، وتشديد النون وكسرها، وسكون الياء، وهو معرّب (كِنّي). ينظر: وفيات الأعيان: ٢٤٨/٣، وبغية الوعاة: ١٣٢/٢. وقيل: إنه معرّب (جنايس). و (جنّي): عَلَمٌ روميٌّ، ويُكتب بالحروف اللاتنيّة ممثِّلًا للفظ اليوناني (Gennaius)، ومعناه في العربية: فاضل، أو كريم، أو نبيل. ينظر: مقدّمة تحقيق الخصائص: ٨/١، وابن جنّي = النحوي: ٢٣-٢٤.

(٢) ينظر: مقدّمة تحقيق الخصائص: ٥/١، ومقدّمة تحقيق اللمع: ٤.

(٣) ينظر: تاريخ بغداد: ٢٠٥/١٣، وإنباه الرواة: ٣٣٥/٢، ونزهة الألبّاء: ٢٨٧.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان: ٢٤٨/٣، وشذرات الذهب: ١٤١/٣، وروضات الجنّات: ١٧٦/٥.

(٥) ينظر: شذرات الذهب: ١٤١/٣، وتاريخ الأدب العربي: ٢٤٤/٢، ومقدّمة تحقيق الخصائص: ١٠/١.

(٦) ينظر: مقدّمة تحقيق سرّ صناعة الإعراب: ٧/١-٨.

(٧) ينظر: المختصر في أخبار البشر: ١٣٦/٢، ومسالك الأبصار: ١٩٦/٢٦.

(٨) ينظر: مقدّمة تحقيق المقتضب: ٣، والموسوعة الميسّرة: ١٥٠٤/٢، والمدارس النحوية: ٢٦٥.

(٩) ينظر: مقدّمة تحقيق الخصائص: ٩/١، ومقدّمة تحقيق المقتضب: ٣.

(١٠) ينظر: مقدّمة تحقيق الخصائص: ٩/١، ومقدّمة تحقيق اللمع: ٦، وابن جنّي النحوي: ٤٠.

(١١) ينظر: الفهرست: ١١٥، ومعجم الأدباء: ١٥٨٥/٤، ووفيات الأعيان: ٢٤٨/٣.

(٣٩٢هـ)، وما ذكره ابن قاضي شُهْبَة من أنه توفي وهو في سنّ السبعين من عمره كما سيأتي، فإن الأرجح أن ولادته كانت سنة (٣٢٢هـ)[١].

(ج) نشأته.

نشأ ابن جنّي في الموصل، وتعلّم بها، ثمّ رحل إلى بغداد، فقرأ العربية على شيخه أبي عليّ الفارسيّ، وصحبه في أسفاره، ولازمه مدّة أربعين سنة، واستملى منه، وأخذ عنه، وصنّف في زمانه، ووقف أبو عليّ على تصانيفه واستجادها، ولمّا مات أبو عليّ تصدّر ابن جنّي مكانه في بغداد، ودرّس بها العلم إلى أن مات[٢].

كما عاش في حلب بضع سنين، وحصلت بينه وبين المتنبّي مناقضات[٣]، وقرأ على المتنبّي ديوانه وشَرَحَه[٤].

له من الولد عليٌّ، وعالٍ، وعلاءٌ، وكلّهم أدباء فضلاء، خرّجهم والدهم، وسمّعهم، وحسّن خطوطَهم، وهم معدودون في صحيحي الضبط، وحَسَني الخطّ[٥]. ويُكنى بأبي الفتح، ولم يُذكر من أولاده من اسمه الفتح. ويُقال: إن أبا الفتح كان مُمَتَّعًا بإحدى عينيه[٦].

خدم ابن جنّي ملوك بني بُوَيْه، كعضد الدولة، وابنه شرف الدولة، وكان يلزمهم[٧].

(د) شيوخه.

تلقّى ابن جنّي العلم على مجموعة كبيرة من العلماء، فسمع منهم، وروى عنهم، منهم:

---

(١) ينظر: مقدّمة تحقيق الخصائص: ٩/١، ومقدّمة تحقيق اللمع: ٦.
(٢) ينظر: تاريخ بغداد: ٢٠٥/١٣، والمنتظم: ٣٤/١٥، وإنباه الرواة: ٣٣٦/٢.
(٣) ينظر: تاريخ الأدب العربي: ٢٤٤/٢.
(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٩/١٧، وشذرات الذهب: ١٤٠/٣-١٤١، وروضات الجنّات: ١٧٦/٥.
(٥) ينظر: معجم الأدباء: ١٥٨٩/٤، والوافي بالوفيات: ٣١١/١٩، والشعور بالعور: ١٦٣. وينظر: الإكمال: ٥٨٥/٢.
(٦) ينظر: فهرسة ابن خير: ٤١٥/٢، ومعجم الأدباء: ١٥٨٨/٤، ووفيات الأعيان: ٢٤٦/٣.
(٧) ينظر: تاريخ الإسلام: ٧١٦/٨، وسير أعلام النبلاء: ١٩/١٧.

١- أبو سهل، أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد بن عبّاد القَطَّان (ت٣٥٠هـ)[١].

٢- أبو بكر، محمد بن الحسن بن يعقوب العطّار المقرئ النحوي، المعروف بابن مِقْسَم (ت٣٥٤هـ) [٢].

٣- أبو الفرج، عليّ بن الحسين بن محمد الأصفهانيّ (ت٣٥٦هـ)[٣].

٤- أبو بكر، أحمد بن عليّ الرازي، المشهور بالجَصَّاص (ت٣٧٠هـ)[٤].

٥- أبو عليّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)[٥].

٦- أبو العباس، أحمد بن محمد الموصليّ الشافعيّ، المعروف بالأخفش (ت ؟)[٦].

٧- أبو إسحاق، إبراهيم بن أحمد القِرْمِيسِينيّ (ت ؟)[٧].

٨- أبو صالح، السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ (ت ؟)[٨].

٩- أبو الحسن، محمد بن عليّ بن وكيع (ت ؟)[٩].

---

(١) تُنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٩٤/٥-١٩٥، والأنساب: ١٨٧/١٠، ١٢٦/١١، والمنتظم: ١٣٣/١٤-١٣٤.

(٢) تُنظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٦٠٨/٢-٦١٢، ونزهة الألبّاء: ٢٣٨، والمنتظم: ١٧٠/١٤-١٧٢.

(٣) تُنظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٣٣٧/١٣-٣٤٠، والمنتظم: ١٨٥/١٤، وإنباه الرواة: ٢٥١/٢-٢٥٣.

(٤) تُنظر ترجمته في: النجوم الزاهرة: ١٤٣/٤، وشذرات الذهب: ٧١/٣، والفوائد البهيّة في تراجم الحنفيّة: ٢٧-٢٨.

(٥) تُنظر ترجمته في: طبقات النحويّين واللغويّين: ١٢٠، والفهرست: ٨٨، وتاريخ العلماء النحويّين: ٢٦-٢٧.

(٦) تُنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ٣٨٩/١.

(٧) تُنظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القرّاء: ٧/١.

(٨) لم أعثر له على ترجمة.

(٩) لم أعثر له على ترجمة.

١٠- أبو عبد الله، محمد بن العسّاف الشجريّ العُقَيليّ الجُوثيّ التميميّ (ت ؟)[١].

(هـ) تلاميذه.

تتلمذ على ابن جنّي كثيرٌ من طلّاب العلم، منهم:

١- أبو شجاع، فَنَّاخُسْرُو بن الحسن بن بُوَيْه الديلميّ، الملقّب بعضد الدولة (ت ٣٧٢هـ)[٢].

٢- أبو أحمد، عبد السلام بن الحسين بن محمد البصريّ اللغويّ (ت٤٠٥هـ)[٣].

٣- أبو الحسن، محمد بن الحسين بن موسى، المعروف بالشريف الرضيّ (ت٤٠٦هـ)[٤].

٤- عليّ بن زيد القاشانيّ النحويّ (ت٤١١هـ)[٥].

٥- أبو الحسن، عليّ بن هلال، المعروف بابن البوّاب (ت٤١٣هـ)[٦].

٦- أبو الحسن، عليّ بن عُبيد الله بن عبد الغفّار السِّمْسِميّ اللغويّ (ت٤١٥هـ)[٧].

٧- أبو الفتوح، ثابت بن محمد الجرجانيّ العَدَوِيّ الأندلسيّ النحويّ (ت٤٣١)[٨].

---

(١) لم أعثر له على ترجمة.

(٢) تُنظر ترجمته في: المنتظم: ١٤/٢٩٠-٢٩٧، ووفيات الأعيان: ٤/٥٠-٥٥، وبغية الوعاة: ٢/٢٤٧-٢٤٨.

(٣) تُنظر ترجمته في: نزهة الألبّاء: ٢٩٢، والمنتظم: ١٥/١٠٨، وبغية الوعاة: ٢/٩٥.

(٤) تُنظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٣/٤٠-٤١، والمنتظم: ١٥/١١٥-١١٩، وروضات الجنّات: ٦/١٩٠-٢٠٩.

(٥) تُنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٤/١٧٥٩، وبغية الوعاة: ٢/١٦٧.

(٦) تُنظر ترجمته في: المنتظم: ١٥/١٥٥-١٥٦، ومعجم الأدباء: ٥/١٩٩٦-٢٠٠٣، ووفيات الأعيان: ٣/٣٤٢-٣٤٤.

(٧) تُنظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١٣/٤٥٣، ونزهة الألبّاء: ٢٩٣، ومعجم الأدباء: ٤/١٨١٧.

(٨) تُنظر ترجمته في: الصلة: ١/١٨٢-١٨٣، وبغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: ١/٣١٠، ومعجم الأدباء: ٢/٧٧٣-٧٧٤.

٨- الذاكر النحويّ المصريّ (ت في حدود ٤٤٠هـ)[١].

٩- أبو القاسم، عمر بن ثابت الثمانينيّ (ت٤٤٢هـ)[٢].

١٠- أبو غالب، محمد بن أحمد بن سهل النحويّ الواسطيّ، المعروف بابن بشران (ت٤٦٢هـ)[٣].

١١- أبو محمد، الأمير الشاعر، عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت٤٦٦هـ)[٤].

١٢- أولاده الثلاثة: عليٌّ (ت ؟)[٥]، وعالٍ (ت٤٥٧هـ، أو ٤٥٨هـ)[٦]، وعلاءٌ (ت ؟)[٧].

(و) مكانته العلمية.

حظي أبو الفتح بن جنّي بمكانة علمية عالية، شهد له بذلك مَن ترجم له من العلماء، فمّما قالوه عنه:

قال عنه أبو منصور الثعالبيّ: ((هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب، وصحب أبا الطيّب دهرًا طويلًا، وشرح شعره، ونبّه على معانيه وإعرابه، وكان الشعر أقلّ خلاله؛ لعظم قدره، وارتفاع حاله))[٨].

---

(١) تُنظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٨/٢.

(٢) تُنظر ترجمته في: نزهة الألبّاء: ٣٠٢، ومعجم الأدباء: ٢٠٩١/٥-٢٠٩٢، وإشارة التعيين: ٢٣٨.

(٣) تُنظر ترجمته في: المنتظم: ١٢٠/١٦-١٢١، وإنباه الرواة: ٤٤/٣-٤٥، ومعجم الأدباء: ٢٣٥٠/٥-٢٣٥٥.

(٤) تُنظر ترجمته في: دُمية القصر: ١٦٩/١، وفوات الوفيات: ٢٢٠/٢-٢٢٤، والنجوم الزاهرة: ٩٧/٥.

(٥) لم أعثر له على ترجمة.

(٦) تُنظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٣٨٥/٢-٣٨٦، ومعجم الأدباء: ١٤٧٥/٤، وبغية الوعاة: ٢٤/٢.

(٧) لم أعثر له على ترجمة.

(٨) يتيمة الدهر: ١٣٧/١.

وقال عنه الخطيب البغداديّ: ((له كتبٌ مصنَّفةٌ في علوم النحو أبدع فيها وأحسن، منها: التلقين، واللمع، والتعاقب في العربية، وشرح القوافي، والمذكّر والمؤنّث، وسرّ الصناعة، والخصائص، وغير ذلك. وكان يقول الشعر، ويُجيد نظمه))[١].

وقال ابن أبي الطيّب الباخرزيّ: ((ليس لأحدٍ من أئمّة الأدب في فتح المُقْفَلات وشرح المشكلات ما له؛ فقد وقع عليها من ثمرات الأعراب[٢]، لا سيّما في علم الإعراب. ومَن تأمّل مصنّفاتِه وقع على بعض صفاته، فوربّي إنه كشف الغطاءَ عن شعر المتنّبي، وما كنتُ أعلمُ به أنه ينظمُ القَرِيضَ، أو يُسِيغُ ذلك الجَرِيضَ، حتى قرأتُ له مرثيّتَه في المتنبّي...))[٣].

وقال ابن ماكولا: ((النحويّ، المدقّق، المصنّف، المجيد، كان نحويًّا حاذقًا مجوّدًا، وله شعر بارد، وسمع جماعةً من المواصلة والبغداديّين))[٤].

وقال أبو البركات الأنباريّ: ((كان من حذّاق أهل الأدب، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف. صنّف في النحو والتصريف كتبًا أبدع فيها... ولم يكن في شيءٍ من علومه أكملَ منه في التصريف؛ فإنه لم يصنّف أحدٌ في التصريف، ولا تكلّم فيه أحسنَ ولا أدقَّ كلامًا منه))[٥].

وقال القفطيّ: ((المشهور المذكور، صاحب التصانيف البديعة في علم الأدب))[٦].

---

(١) تاريخ بغداد: ٢٠٥/١٣.

(٢) كذا، وعبارته التي نقلها عنه القفطيّ والحمويّ: ((فقد وقع منها على ثمرةِ الغُرَاب))، وهي أنسب من حيث المعنى. إنباه الرواة: ٣٣٨/٢، ومعجم الأدباء: ١٥٨٧/٤.

(٣) دُمْيَة القَصْر وعُصْرَة أهل العَصْر: ١٤٨١/٣.

(٤) الإكمال: ٥٨٥/٢.

(٥) نزهة الألبّاء: ٢٨٧.

(٦) إنباه الرواة: ٣٣٥/٢.

وقال ياقوت الحمويّ: ((من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنّف في ذلك كتبًا أبرَّ بها على المتقدّمين، وأعجز المتأخّرين، ولم يكن في شيءٍ من علومه أكملَ منه في التصريف، ولم يتكلّم أحدٌ في التصريف أدقَّ كلامًا منه... كان أبو الفتح عثمان بن جنّي في حلب يحضر عند المتنبّي الكثير، ويناظره في شيءٍ من النحو من غير أن يقرأ[1] عليه ديوانَ شعره؛ إكبارًا لنفسه عن ذلك، وكان المتنبّي يُعجب بأبي الفتح وذكائه وحذقه، ويقول: هذا رجلٌ لا يعرفُ قدرَه كثيرٌ من الناس!))[2].

وقال ابن خَلِّكَان: ((كان إمامًا في علم العربية))[3].

ووصفه عبد الباقي اليمانيّ بأنه: ((الإمام الأوحد، البارع، صاحب التصانيف الجليلة، والاختراعات العجيبة))[4].

(ز) وفاته.

توفي أبو الفتح في بغداد يوم الجمعة[5] لليلتين بَقِيَتَا من شهر صفر سنة (٣٩٢هـ)[6]، في خلافة القادر[7]، ودُفن في مقبرة الشُّوْنِيْزَى من مقابر بغداد، عند قبر أستاذه الشيخ أبي عليّ الفارسيّ[8]، وذكر ابن قاضي شُهْبَة أنه توفي وهو في سنّ السبعين من عمره[9].

---

(١) في معجم الأدباء: ((قرأ))، والصواب ما أثبتّه.

(٢) معجم الأدباء: ١٥٨٥/٤-١٥٩٤.

(٣) وفيات الأعيان: ٢٤٦/٣.

(٤) إشارة التعيين: ٢٠٠.

(٥) خالف في هذا ابن النديم وابن كثير؛ فجعلا وفاته ليلة الجمعة (أي: يوم الخميس). ينظر: الفهرست: ١١٥، والبداية والنهاية: ٤٩٨/١٥.

(٦) ينظر: تاريخ بغداد: ٢٠٥/١٣، ونزهة الألبّاء: ٢٨٨، والمنتظم: ٣٤/١٥، ومعجم الأدباء: ١٥٨٥/٤.

(٧) ينظر: نزهة الألبّاء: ٢٨٨، ومعجم الأدباء: ١٥٨٥/٤، وابن جنّي النحوي: ٢٦.

(٨) ينظر: روضات الجنّات: ١٧٨/٥، والكنى والألقاب: ٢٤٧/١، وأعيان الشيعة: ١٣٨/٨.

(٩) ينظر: مقدّمة تحقيق الخصائص: ٩/١، ومقدّمة تحقيق اللمع: ٦.

ووفاة ابن جنّي في بغداد تكاد تُجمع عليها الكتب التي ترجمت له، إلّا سِبْط ابن الجوزيّ وعبد القادر البغداديّ، فقد جعلا وفاته في الموصل[١]!

وقد جعل القفطيّ وفاة ابن جنّي سنة (٣٧٢هـ)[٢]، وجعلها ابن الأثير سنة (٣٩٣هـ)[٣]، وتبعه في هذا أبو الفدا[٤]، وابن فضل الله العُمريّ[٥]، والفيروزآبادي[٦]، وهذا خلاف معظم الكتب التي ترجمت له! وفي هديّة العارفين[٧] أنه توفي سنة (٧٩٢هـ)، وهو من تحريف النسّاخ!

(ح) آثاره[٨].

ترك ابنُ جنّي مصنّفاتٍ كثيرةً مفيدةً في فنونٍ شتّى، في النحو، والصرف، واللغة، والأدب، والعروض، والقراءات، وغيرها من العلوم، جاوزت خمسين مصنَّفًا، ما بين مطبوع، ومخطوط، ومفقود، كلّها قيّمة تدلّ على سعة علمه واطّلاعه، وعلوّ مكانته، قال ياقوت الحمويّ عن ابن جنّي: ((... وصنّف في ذلك كتبًا أبرَّ بها على المتقدّمين، وأعجز المتأخّرين...))[٩]، وقال عنه عبد الباقي اليمانيّ: ((صاحب التصانيف الجليلة، والاختراعات العجيبة))[١٠]، وقال عنه الشيخ محمد الطنطاوي: ((ومؤلَّفاته تُبهر الأفكار؛ فإنها مع كثرتها غاية في الإتقان))[١١].

---

(١) ينظر: مرآة الزمان: ١٣٤/١٨، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد: ١٩٩/١.
(٢) ينظر: إنباه الرواة: ٣٣٦/٢.
(٣) ينظر: الكامل في التاريخ: ٢٦/٨-٢٧.
(٤) ينظر: المختصر في أخبار البشر: ١٣٦/٢.
(٥) ينظر: مسالك الأبصار: ١٩٦/٢٦.
(٦) ينظر: البلغة: ١١٥.
(٧) ينظر: ٦٥٢/١.
(٨) ينظر: معجم الأدباء: ١٥٩٧/٤-١٦٠٠، وأضواء على آثار ابن جنّي في اللغة: ١٧-٧١، وابن جنّي النحوي: ٨٥-٩٤، ومقدّمة تحقيق الخصائص: ٦٠/١-٦٨، ومقدّمة تحقيق اللمع: ٢٩-٤٢.
(٩) معجم الأدباء: ١٥٩٤/٤.
(١٠) إشارة التعيين: ٢٠٠.
(١١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ١٧٣.

ودونك ثَبَتًا بما أمكنني التوصّل إليه من كتبه مرتّبةً ترتيبًا هجائيًّا، مع الإشارة إلى المطبوع منها:

١- الألفاظ المهموزة. = ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود. (مطبوع).

٢- البُشْرَى والظَّفَر.

٣- التبصرة.

٤- التذكرة الأصبهانية.

٥- التصريف الملوكي. (مطبوع).

٦- التعاقب في العربية.

٧- تعليقات في حدود ومعانٍ وفوائد، كتبها عن ثعلب.

٨- تفسير أرجوزة أبي نواس. (مطبوع).

٩- تفسير العلويّات، وهي أربع قصائد للشريف الرضيّ.

١٠- تفسير المذكّر والمؤنّث لابن السِّكِّيت.

١١- التلقين في النحو.

١٢- التمام في تفسير أشعار هذيل ممّا أغفله أبو سعيد السُّكَّريّ. (مطبوع).

١٣- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة. (مطبوع).

١٤- جمل أصول التصريف.

١٥- الخاطريّات. (مطبوع).

١٦- الخصائص. (مطبوع).

١٧- الخطيب.

١٨- الدمشقيّات.

١٩- ذا القَدّ، وهو الذي قمت بدراسته.

٢٠- رسالة في مدّ الأصوات ومقادير المدّات، كتبها إلى أبي إسحاق الطبريّ.

٢١- الزَّجْر.

٢٢- سرّ السرور.

٢٣- سرّ صناعة الإعراب. (مطبوع).

٢٤- شرح الفصيح.

٢٥- شرح المقصور والممدود لابن السِّكِّيت.

٢٦- عقود اللمع. (مطبوع).

٢٧- عقود الهمز وخواصّ أمثلة الفعل. (مطبوع).

٢٨- علل التثنية. (مطبوع).

٢٩- الفائق.

٣٠- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبّي، وهو الشرح الصغير لديوان المتنبّي. (مطبوع).

٣١- الفَرْق.

٣٢- الفَسْر شرح ابن جنّي الكبير على ديوان المتنبّي. (مطبوع).

٣٣- الفصل بين الكلام الخاصّ والكلام العامّ.

٣٤- الكافي في شرح القوافي للأخفش.

٣٥- اللمع في العربية. (مطبوع).

٣٦- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة (مطبوع).

٣٧- المجالس المذكورة للعلماء باللغة العربية.

٣٨- المحاسن في العربية.

٣٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها. (مطبوع).

٤٠- مختار الأراجيز.

٤١- مختار تذكرة أبي عليّ الفارسيّ وتهذيبها. (مطبوع).

٤٢- المختارات.

٤٣- مختصر التصريف.

٤٤- مختصر القوافي (مطبوع).

٤٥- المذكّر والمؤنّث. (مطبوع).

٤٦- مسألتان من كتاب الإيمان لمحمد بن الحسن الشيبانيّ الفقيه الحنفيّ.

٤٧- المسائل الواسطية.

٤٨- المعاني المجرّدة.

٤٩- المُعْرِب في شرح القوافي للأخفش. (مطبوع).

٥٠- المفيد في النحو.

٥١- المقتضب في اسم المفعول المعتلّ العين من الثلاثي. (مطبوع).

٥٢- مقدّمات أبواب التصريف.

٥٣- المقصور والممدود.

٥٤- المنصف في شرح تصريف أبي عثمان المازنيّ. (مطبوع).

٥٥- المهذّب.

٥٦- النقض على ابن وكيع في شعر المتنبّي وتخطئته.

٥٧- النوادر الممتعة في العربية.

٥٨- الوقف والابتداء.

الفصل الأوّل
كتاب (ذا القَدّ) دراسة منهجية

المبحث الأوّل: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته، وقيمته العلمية.

أوّلًا: تحقيق اسم الكتاب.

يصعب الجزم باسم الكتاب كما وضعه ابن جنّي؛ وذلك لأربعة أسباب:

الأوّل: أنّ الكتاب – حسب علمي – في عداد الكتب المفقودة، ولو كان بين أيدينا نسخ مخطوطة منه، لربّما اهتديت إلى اسمه، وذلك من خلال غلاف الكتاب، أو مقدّمته، وهما مظنّة للتصريح بأسماء الكتب غالبًا.

الثاني: أن ابن جنّي لم يذكر هذا الكتاب ضمن الإجازة التي نقلها عنه ياقوت الحمويّ في كتابه (معجم الأدباء)[1]، وهي إجازته مصنّفاته للشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر أن يرويها عنه، بل ذكره الحمويّ في الكتب التي لم تتضمّنها هذه الإجازة؛ وهذا دليل على أن هذا الكتاب من كتب ابن جنّي التي ألّفها في آخر حياته.

الثالث: أن ابن جنّي لم يُشر إلى هذا الكتاب في كتبه التي بين أيدينا، وقد عُرف عنه أنه يُحيل كثيرًا على ما سبق تفصيله من المسائل في كتبه التي صنّفها قبل ذلك؛ وربّما يعود السبب في ذلك إلى أن هذا الكتاب كان من آخر المؤلّفات التي صنّفها.

الرابع: أنّ عنوان الكتاب قد اختلف اسمه في المصادر التي ترجمت لابن جنّي أو نقلت شيئًا من نصوص كتابه، وذلك على النحو الآتي:

---

(١) ينظر: معجم الأدباء: ١٥٩٧/٤-١٦٠٠.

١- **القَدّ**. وممّن سمّاه بهذا الاسم: ابن عصفور[١] (ت٦٦٩هـ)، وابن أبي الربيع[٢] (ت٦٨٨هـ)، وابن دقيق العيد[٣] (ت٧٠٢هـ)، وأبو حيّان[٤] (ت٧٤٥هـ)، والصفديّ[٥] (ت٧٦٤هـ)، وأبو إسحاق الشاطبيّ[٦] (ت٧٩٠هـ)، والزركشي[٧] (ت٧٩٤هـ)، والشيخ خالد الأزهريّ[٨] (ت٩٠٥هـ)، وعبد القادر البغداديّ[٩] (ت١٠٩٣هـ)، والدكتور غنيم الينبعاويّ[١٠] (ت١٤٤٠هـ). ويظهر لي أن هذا الاسم اختصارٌ للاسمين الآتيين.

٢- **ذو القَدّ، أو ذا القَدّ، أو ذي القَدّ**. وممّن سمّاه بهذا الاسم: ياقوت الحمويّ[١١] (ت٦٢٦هـ)، بالياء، والصفديّ[١٢] (ت٧٦٤هـ)، بالياء، والسيوطيّ[١٣]

---

(١) ينظر: المفتاح في شرح أبيات الإيضاح: ٥٤٤/٢، والممتع الكبير في التصريف: ٢٩٩، وضرائر الشعر: ١١٠.

(٢) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ١٠٠٩/٢، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح: ١٠٠٨/٣.

(٣) ينظر: شرح الإلمام بأحاديث الأحكام: ٤٢٢/٤.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢٥٤/١٠، ومنهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك: ٢٧٠.

(٥) ينظر: الشعور بالعور: ١٦٨. وفيه: ((العد))، وهو تحريف.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٢٦٣/٤، ٣٠٣.

(٧) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٧٤/٢، ٥/٣، ٣١٠، ٢٢٠/٤.

(٨) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٢٣٧/١، ٢٨٩/٢.

(٩) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: ١١٩/٢.

(١٠) ينظر: أضواء على آثار ابن جنّي في اللغة: ٥٨.

(١١) ينظر: معجم الأدباء: ١٦٠٠/٤.

(١٢) ينظر: الوافي بالوفيات: ٣١٤/١٩.

(١٣) ينظر: بغية الوعاة: ١٣٢/٢، وتحفة الأديب: ١٨٠/١، وشرح شواهد المغني: ٢٢٠/١، وعقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: ٦٨/٢، والإتقان في علوم القرآن: ٢٦/١، ١٥١٩/٥، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن: ٢٥٧/١، ونواهد الأبكار وشوارد الأفكار: ١٩/١، والفتح القريب (حاشية على مغني اللبيب): ٢، ١٦٦، ٢٥٩، ٣٠٤، ٣٦١، ٣٩٢، ٤٦٥، ٤٨٢، ٥٧٢، ٦٩٢، ٧٤٩.

(ت٩١١هـ)، بالألف في مواضع، وبالياء في أخرى، وعبد القادر البغداديّ[١] (ت١٠٩٣هـ)، بالألف في موضعين، وبالياء في موضع، والعامليّ[٢] (ت١٣٧١هـ)، بالياء، والدكتور محمد أسعد طلس[٣] (ت١٣٧٩هـ)، بالواو، والدكتور شوقي ضيف[٤] (ت١٤٢٦هـ)، بالياء، والدكتور فاضل السامرائي[٥]، بالواو.

ويُلحظ في هذه المصادر أن الكلمة الأولى من عنوان الكتاب قد جاءت مرّةً بالواو (ذو)، ومرّةً بالألف (ذا)، ومرّةً بالياء (ذي)، فهل هذه الكلمة اسم من الأسماء الستّة بمعنى صاحب؛ فتُعرب بالحروف، أو أنها اسم إشارة؛ فتلزمها الألف على البناء؟ فمَن أوردها بالواو، أو الياء، فيحتمل أن تكون اسمًا من الأسماء الستّة بمعنى (صاحب)، ومَن أوردها بالألف فقط – والموضع موضع رفع، أو جرّ – فيحتمل أن تكون اسم إشارة.

وفي نوع هذه الكلمة يقول محمد عليّ النجّار: (((كتاب ذي القَدّ)... ويبدو أن (ذا) في (ذي القَدّ) بمعنى صاحب؛ فمن ثَمَّ جاءت الياء في عنوان الكتاب؛ لوقوعها مجرورة، ويؤيّد هذا ما جاء في (شرح شواهد الشافية) للبغداديّ: (وقال السيوطيّ في شرح أبيات المغني: ونقل ابن جنّي في ذي القَدّ عن أبي عليّ...)، ويعارض هذا ما جاء في مقدّمة (الإتقان) في عدّ الكتب التي اعتمد عليها: (وذا القَدّ)، وهو مرفوع في كلامه، وكذلك في (الخزانة) في الموطن السابق: (وهذا

---

(١) ينظر: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: ١٣٢/٤، وشرح شواهد شرح الشافية: ١٠٣/٤، وحاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام: ٢٠٠/١.

(٢) ينظر: أعيان الشيعة: ١٣٨/٨. وفيه: ((القدر))، وهو تحريف.

(٣) ينظر: أبو الفتح بن جنّي وأثره في اللغة العربية: ٣٤٧، مجلّة المجمع العلمي العربي بدمشق، مج (٣٢)، ج (٢)، سنة ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.

(٤) ينظر: المدارس النحوية: ٢٦٦.

(٥) ينظر: ابن جنّي النحوي: ٨٨.

البيت نسبه ابنُ جنّي في كتاب ذا القَدّ لبعض العرب)، ومقتضى هذا أن (ذا) اسم إشارة))[1].

٣- **هذا القَدّ.** وممّن سمّاه بهذا الاسم: القفطيّ[2] (ت٦٢٤هـ)، والزركشيّ[3] (ت٧٩٤هـ).

قلتُ: وإدخال هاء التنبيه على (ذا) في هذا العنوان يرجّح عندي أن هذه الكلمة اسم إشارة، لا بمعنى (صاحب).

وممّا يُرجّح كونها اسم إشارة أيضًا مجيء العنوان مجرّدًا منها في بعض المصادر التي ترجمت لابن جنّي أو نقلت شيئًا من نصوص كتابه، كما في العنوان الأوّل للكتاب.

وممّا يُرجّح ذلك أيضًا لزوم الكلمة الألف في مواضع الرفع والجرّ، في بعض المصادر التي ترجمت لابن جنّي أو نقلت شيئًا من نصوص كتابه، كما في العنوان الثاني للكتاب.

وقد ذكر الدكتور غنيم الينبعاوي – رحمه الله – أن المصادر التي بين أيدينا لم تُشر إلى سبب تسمية الكتاب بهذا الاسم[4]، وهو كما ذكر؛ فقد بحثت في كتب الطبقات والتراجم التي ترجمت لابن جنّي، وفي الكتب التي تُعنى بالكتب ومصنّفيها، وفي الكتب التي نقلت بعض نصوص الكتاب، فلم أجد أيّة إشارةٍ إلى سبب تسميته بهذا الاسم.

كما لم تُشر تلك المصادر إلى ضبط اسم الكتاب، هل هو بفتح القاف، أو كسرها، أو ضمّها؟

---

(١) مقدّمة تحقيق الخصائص: ١/٦٦-٦٧.

(٢) ينظر: إنباه الرواة: ٢/٣٣٧.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢/٢٨٦.

(٤) ينظر: أضواء على آثار ابن جنّي في اللغة: ٥٨.

وعند البحث في معاجم اللغة عن معنى (القد)، نجد أن لفظ (القَدّ) – بفتح القاف – ورد بعدّة معانٍ، منها: الشَّقُّ طُولًا[١]، يُقال: قَدَّ الثوبَ قَدًّا، أي: شَقَّهُ طُولًا[٢]، وخَرْقُ الفَلَاةِ، يُقال: قَدَّ المسافرُ المَفَازَةَ، وقَدَّ الفَلَاةَ قَدًّا، أي: خَرَقَهُمَا وقَطَعَهُمَا[٣]، وجِلْدُ السَّخْلَةِ[٤]، والقَامَةُ[٥]، والقَطْعُ، يُقال: قَدَّ الطريقَ يَقُدُّهُ قَدًّا، أي: قَطَعَهُ[٦]، وقَطْعُ الجِلْدِ، وشَقُّ الثوبِ، ونحو ذلك[٧]، والتَّقْطِيعُ، يُقال: قُدَّ فلانٌ قَدَّ السيفِ، أي: جُعِلَ حَسَنَ التقطيعِ[٨]، وقطعُ الكلامِ، يُقال: قَدَّ الكلامَ قَدًّا، أي: قَطَعَهُ وشَقَّهُ[٩]، والقَدْرُ، أي: قَدْرُ الشيءِ[١٠]، والمِقْدَارُ، يقال: هذا على قَدِّ ذاك: أي: على مقدارِه[١١].

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٦٨/٨ (قدد)، والصّحاح: ٥٢٢/٢ (قدد)، واللسان: ٣٤٤/٣ (قدد).

(٢) ينظر: المعجم الوسيط: ٧١٨/٢ (قدّ).

(٣) ينظر: تاج العروس: ١٣/٩ (قدد). وينظر: اللسان: ٣٤٥/٣ (قدد)، والقاموس المحيط: ٣٢٣/١ (قدد).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٦٨/٨ (قدد)، والصّحاح: ٥٢٢/٢ (قدد)، ومجمل اللغة: ٧٢٧/٣ (قدّ).

(٥) ينظر: الصحاح: ٥٢٢/٢ (قدد)، واللسان: ٣٤٥/٣ (قدد)، والقاموس المحيط: ٣٢٣/١ (قدد).

(٦) ينظر: تاج العروس: ١١/٩ (قدد). وينظر: القاموس المحيط: ٣٢٢/١ (قدد).

(٧) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٦٨/٨ (قدد)، واللسان: ٣٤٤/٣ (قدد).

(٨) ينظر: الصّحاح: ٥٢٢/٢ (قدد). وينظر: تهذيب اللغة: ٢٦٨/٨ (قدد)، ومجمل اللغة: ٧٢٧/٣ (قدّ).

(٩) ينظر: تاج العروس: ١٣/٩ (قدد). وينظر: اللسان: ٣٤٤/٣ (قدد)، والقاموس المحيط: ٣٢٣/١ (قدد).

(١٠) ينظر: اللسان: ٣٤٥/٣ (قدد)، وتاج العروس: ١٢/٩، ١٣ (قدد). وينظر: القاموس المحيط: ٣٢٣/١ (قدد).

(١١) ينظر: المعجم الوسيط: ٧١٨/٢ (قدّ).

أمّا (القِدُّ) – بكسر القاف – فقد جاء بمعانٍ عدّة، منها: سَيْرٌ يُقَدُّ من جِلْدٍ غيرِ مدبوغٍ[١]، والنَّعْلُ التي لم تُجَرَّدْ منَ الشَّعَرِ[٢]، والنَّعْلُ نفسُها، سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنها تُقَدُّ منَ الجِلْدِ[٣]، وإناءٌ من جِلْدٍ[٤]، والجِلْدُ الذي تُخْصَفُ به النِّعَالُ[٥]، والسَّوْطُ[٦].

وأمّا (القُدُّ) – بضمّ القاف – فهو نوعٌ من السَّمَكِ، أكلُه يزيدُ في الجماعِ[٧].

والذي يظهر لي – بعد عرض معاني هذه الكلمة في معاجم اللغة – أن الكلمة بفتح القاف (القَدّ)، وأن معناها القَدْرُ أو المِقْدَارُ، فكأن في هذه الكلمة دلالةً على حجم الكتاب، وأنه بهذا الحجم.

ثانيًا: توثيق نسبته إلى ابن جنّي.

ليس هناك شكٌّ في نسبة هذا الكتاب إلى ابن جنّي؛ ومّما يدلّ على ذلك أمورٌ، منها:

١– تضمّنه كثيرًا من أسئلة ابن جنّي لشيخه أبي عليّ الفارسيّ، بل إن بعض مَن ترجم لابن جنّي أو نقل عنه بعض نصوص الكتاب ذكر أنه جمع هذا الكتاب من كلام شيخه أبي عليّ[٨].

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٦٨/٨ (قدد)، والصّحاح: ٥٢٢/٢ (قدد)، ومجمل اللغة: ٧٢٧/٣ (قدّ).

(٢) ينظر: اللسان: ٣٤٤/٣ (قدد)، وتاج العروس: ٢٢/٩ (قدد).

(٣) ينظر: اللسان: ٣٤٤/٣ (قدد)، وتاج العروس: ٢٣/٩ (قدد).

(٤) ينظر: الصّحاح: ٥٢٢/٢ (قدد)، والقاموس المحيط: ٣٢٣/١ (قدد)، وتاج العروس: ١٣/٩ (قدد).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٦٨/٨ (قدد)، واللسان: ٣٤٤/٣ (قدد)، وتاج العروس: ١٣/٩ (قدد).

(٦) ينظر: اللسان: ٣٤٤/٣ (قدد)، والقاموس المحيط: ٣٢٣/١ (قدد)، وتاج العروس: ١٣/٩ (قدد).

(٧) ينظر: التكملة والذيل والصلة: ٣١٥/٢ (قدد). وينظر: القاموس المحيط: ٣٢٣/١ (قدد)، وتاج العروس: ١٣/٩ (قدد).

(٨) ينظر: إنباه الرواة: ٣٣٧/٢، والبغية: ١٣٢/٢، وشرح أبيات المغني: ١١٩/٢، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد: ٢٠٠/١.

٢- أن بعضًا من الذين ترجموا لابن جنّي وعدّدوا آثاره ذكروا من آثاره هذا الكتاب، مثل: القفطيّ[١]، وياقوت الحمويّ[٢]، والصفديّ[٣]، والسيوطيّ[٤]، والعامليّ[٥].

٣- أن جميع المصادر التي جمعت منها نصوص الكتاب قد نصّ أصحابُها على نسبة هذا الكتاب إلى ابن جنّي، ومن هؤلاء: ابن عصفور[٦]، وابن أبي الربيع[٧]، وابن دقيق العيد[٨]، وأبو حيّان[٩]، والشاطبيّ[١٠]، والزركشي[١١]، والشيخ خالد الأزهريّ[١٢]، والسيوطيّ[١٣]، وعبد القادر البغداديّ[١٤].

قال ابن عصفور: ((وذكر أبو الفتح في كتاب **(القَدّ)** له...))[١٥]، وقال: ((قال أبو الفتح في **(القَدّ)** له...))[١٦]، وقال أيضًا: ((وقول الآخر، أنشده ابن جنّي في كتاب **(القَدّ)** له...))[١٧].

---

(١) ينظر: إنباه الرواة: ٣٣٧/٢.
(٢) ينظر: معجم الأدباء: ١٦٠٠/٤.
(٣) ينظر: الوافي بالوفيات: ٣١٤/١٩، والشعور بالعور: ١٦٨.
(٤) ينظر: البغية: ١٣٢/٢، وتحفة الأديب: ١٨٠/١.
(٥) ينظر: أعيان الشيعة: ١٣٨/٨.
(٦) ينظر: المفتاح: ٥٤٤/٢، والممتع: ٢٩٩، وضرائر الشعر: ١١٠.
(٧) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ١٠٠٩/٢، والكافي في الإفصاح: ١٠٠٨/٣.
(٨) ينظر: شرح الإلمام بأحاديث الأحكام: ٤٢٢/٤.
(٩) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٥٤/١٠، ومنهج السالك: ٢٧٠.
(١٠) ينظر: المقاصد الشافية: ٢٦٣/٤، ٣٠٣.
(١١) ينظر: البرهان: ٢٨٦/٢، ٣٧٤، ٥/٣، ٣١٠، ٢٢٠/٤.
(١٢) ينظر: التصريح: ٢٣٧/١، ٢٨٩/٢.
(١٣) ينظر: شرح شواهد المغني: ٢٢٠/١، وعقود الزبرجد: ٦٨/٢، والإتقان: ٢٦/١، ١٥١٩/٥، ومعترك الأقران: ٢٥٧/١، ونواهد الأبكار: ١٩/١، والفتح القريب: ٢، ١٦٦، ٢٥٩، ٣٠٤، ٣٦١، ٣٩٢، ٤٦٥، ٤٨٢، ٥٧٢، ٦٩٢، ٧٤٩.
(١٤) ينظر: شرح أبيات المغني: ١١٩/٢، والخزانة: ١٣٢/٤، وشرح شواهد شرح الشافية: ١٠٣/٤، وحاشية على شرح بانت سعاد: ٢٠٠/١.
(١٥) المفتاح: ٥٤٤/٢.
(١٦) الممتع: ٢٩٩.
(١٧) ضرائر الشعر: ١١٠.

وقال ابن دقيق العيد: ((... وقد ذكر أبو الفتح ما يدلّ على أن أبا عليّ اعتمد في تقبيح ذلك على ما ذكرتُه، فقال في كتاب **(القَدّ)** له...))[1].

٤- إفادة كثير من المصادر الحديثة التي عنيت بسيرة ابن جنّي، بأن له كتابًا يحمل هذا الاسم[2].

٥- أسلوبُ ابن جنّي الذي يتميّز بالتحليل الدقيق للمسائل النحوية والصرفية، وفكرُه العميقُ، ظاهران بجلاء في نصوص هذا الكتاب.

كلّ ذلك يجعلني أطمئنّ إلى نسبة الكتاب إلى ابن جنّي، والله أعلم.

ثالثًا: قيمته العلمية.

النصوص التي نُقلت عن هذا الكتاب وإن كانت قليلةً، لكنها يمكن أن تعطينا صورةً واضحةً عن قيمته العلمية، ويمكن أن تُستمد قيمته من عدّة أمور، أذكر منها:

١- مكانة مؤلِّفه العلمية؛ فهو إمامٌ في علم العربية، وأعلم أهل الأدب بالنحو والتصريف، وصاحب تصانيف بديعة، كما وصفه بعضُ مَن ترجم له[3].

٢- تظهر قيمة الكتاب العلمية أيضًا من المصدر الرئيس الذي اعتمد عليه ابنُ جنّي في تأليفه هذا الكتاب؛ فقد جمعه ابنُ جنّي من كلام شيخه أبي عليّ الفارسيّ، كما ذكر ذلك بعضُ مَن ترجم له أو نقل عنه[4].

---

(١) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام: ٤/٤٢٢.

(٢) ينظر: أبو الفتح بن جنّي وأثره في اللغة العربية: مجلّة المجمع العلمي العربي بدمشق، مج (٣٢)، ج (٢): ٣٤٧، والمدارس النحوية: ٢٦٦، وأضواء على آثار ابن جنّي في اللغة: ٥٨، وابن جنّي النحوي: ٨٨، ومقدّمة تحقيق الخصائص: ١/٦٦، وغيرها من كتب ابن جنّي المحقّقة.

(٣) ينظر: نزهة الألبّاء: ٢٨٧، وإنباه الرواة: ٢/٣٣٥، ومعجم الأدباء: ٤/١٥٩٤، ووفيات الأعيان: ٣/٢٤٦.

(٤) ينظر: إنباه الرواة: ٢/٣٣٧، والبغية: ٢/١٣٢، وشرح أبيات المغني: ٢/١١٩، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد: ١/٢٠٠.

٣- نقله آراءً وأقوالًا لعددٍ من علماء النحو واللغة المتقدّمين، كأبي عمرو بن العلاء[١]، وسيبويه[٢]، والأخفش الأوسط[٣]، وأبي زيد الأنصاريّ[٤]، والأصمعي[٥]، وأبي عُبيد بن سلّام[٦]، وثعلب[٧].

٤- اشتماله على آراءٍ نحوية وصرفية ولغوية مهمّة لابن جنّي، لم أقف عليها في كتبه الأخرى.

٥- اعتماد عدد من العلماء على الكتاب، ونقلهم نصوصًا منه في كتبهم، وقد جعله السيوطي أحد المصادر الرئيسة التي اعتمد عليها في تأليف كتبه الثلاثة، وهي: الإتقان في علوم القرآن[٨]، ونواهد الأبكار وشوارد الأفكار[٩]، وحاشيته على مغني اللبيب المسمّاة بـ (الفتح القريب)[١٠].

المبحث الثاني: مادة الكتاب العلمية، ومصادره، وشواهده.

أوّلًا: مادة الكتاب العلمية، وطريقة ابن جنّي في عرضها.

وقفت على تسعة وثلاثين نصًّا منقولًا عن الكتاب: واحد وثلاثون نصًّا منها غير مكرّر، والنصوص الثمانية الباقية مكرّرة.

---

(١) ينظر: عقود الزبرجد: ٦٨/٢.

(٢) ينظر: المفتاح: ٥٤٤/٢، والممتع: ٢٩٩.

(٣) ينظر: الممتع: ٢٩٩، والبرهان: ٥/٣، ٣١٠.

(٤) ينظر: الفتح القريب: ٣٠٤.

(٥) ينظر: منهج السالك: ٢٧٠.

(٦) ينظر: الفتح القريب: ٤٦٦.

(٧) ينظر: الفتح القريب: ٣٠٥.

(٨) ينظر: ٢٦/١.

(٩) ينظر: ١٩/١.

(١٠) ينظر: ٢.

وقد نصّ ياقوت الحمويّ على أن ابن جنّي صنّف هذا الكتاب في النحو، فقال: ((وكتاب **(ذي القَدّ)** في النحو))[١]، وتبعه في ذلك الصفديّ[٢]، والعامليّ[٣]، ومثلهم فعل بعض الباحثين المعاصرين[٤].

ويُفهم من هذا أن الكتاب كتاب نحويّ خالص، والحقّ أن النصوص المنقولة عنه ليست في النحو فقط – وإن كان النحو فيها هو الأكثر ورودًا – بل جاءت على النحو الآتي:

واحد وعشرون نصًّا نحويًّا[٥]، وأربعة نصوص صرفية[٦]، ونصّان لغويّان[٧]، ونصّ في نسبة شاهد شعريّ[٨]، وثلاثة نصوص ذكر السيوطي فيها هذا الكتاب

---

(١) معجم الأدباء: ٤/١٦٠٠.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات: ١٩/٣١٤.

(٣) ينظر: أعيان الشيعة: ١/١٣٨.

(٤) ينظر: أضواء على آثار ابن جنّي في اللغة: ٥٨، وجهود ابن جنّي في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث: ١٤٠، وأبو الفتح بن جنّي وأثره في اللغة العربية، مج (٣٢)، ج (٢): ٣٤٧.

(٥) ينظر: ضرائر الشعر: ١١٠، والبسيط في شرح الجمل: ٢/١٠٠٩–١٠١٠، وشرح الإلمام بأحاديث الأحكام: ٤/٤٢٢، والتذييل والتكميل: ١٠/٢٥٤، ومنهج السالك: ٢٧٠، والبرهان/ ٢/٢٨٦، ٣٧٤، ٤/٢٢٠–٢٢١، والتصريح: ١/٢٣٧، وعقود الزبرجد: ٢/٦٨، والفتح القريب: ١٦٦، ٢٥٨–٢٥٩، ٣٠٤–٣٠٧، ٣٦١–٣٦٢، ٤٨٠–٤٨٢، ٥٧١–٥٧٢، ٥٧٣، ٦٩٢–٦٩٣، ٧٤٩، وشرح شواهد شرح الشافية: ٤/١٠٣. وينظر: الكافي في الإفصاح: ٣/١٠٠٨، والمقاصد الشافية: ٤/٢٦٣، ٣٠٣.

(٦) ينظر: المفتاح: ٢/٥٤٤، والممتع: ٢٩٩–٣٠٠، والتصريح: ٢/٢٨٩، والفتح القريب: ٤٦٥–٤٦٦.

(٧) ينظر: البرهان: ٣/٥، والفتح القريب: ٣٩٢. وينظر: البرهان: ٣/٣١٠–٣١١، والإتقان: ٥/١٥١٩، ومعترك الأقران: ١/٢٥٧.

(٨) ينظر: شرح شواهد المغني: ١/٢٢٠. وينظر: الخزانة: ٤/١٣٢، وشرح أبيات المغني: ٢/١١٩.

ضمن المصادر التي اعتمد عليها في تأليف كتبه الثلاثة، وهي: الإتقان في علوم القرآن[١]، ونواهد الأبكار وشوارد الأفكار[٢]، وحاشيته على مغني اللبيب المسمّاة بـ (الفتح القريب)[٣]، وسيأتي ذكر هذه النصوص في المبحث الأوّل من الفصل الثاني.

ويظهر لي من خلال النصوص المنقولة عن الكتاب أنه ليس كتابًا منهجيًّا مكوّنًا من أبواب مترابطة الموضوعات، وإنما هو عبارة عن مسائل نحوية وصرفية ولغوية متفرقة، لا يضبطها ضابط، ولا ينظمها ترتيب، ولا تبويب معيّن، قيّدها ابن جنّي عن شيخه أبي عليّ الفارسيّ؛ يؤكّد هذا ما ذكره بعض مَن ترجم لابن جنّي أو نقل عنه من أن ابن جنّي قد جمع هذا الكتاب من كلام شيخه أبي عليّ[٤]، قال القفطي: ((كتاب **(هذا القَدّ)**، وهو ما استملاه من أبي عليّ))[٥]، وقال السيوطي: (((**ذا القَدّ)**، جمعه من كلام شيخه الفارسيّ))[٦]، وقال عبد القادر البغداديّ: ((قال ابن جني في كتاب **(القَدّ)** – وهو كتاب جمعه من كلام شيخه أبي عليّ –...))[٧]، وقال أيضًا: ((وكتاب **(ذا القَدّ)**، جمعه من كلام أبي عليّ الفارسيّ))[٨].

---

(١) ينظر: ٢٦/١.

(٢) ينظر: ١٩/١.

(٣) ينظر: ٢.

(٤) ينظر: إنباه الرواة: ٣٣٧/٢، والبغية: ١٣٢/٢، وشرح أبيات المغني: ١١٩/٢، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد: ٢٠٠/١.

(٥) إنباه الرواة: ٣٣٧/٢.

(٦) بغية الوعاة: ١٣٢/٢.

(٧) شرح أبيات المغني: ١١٩/٢.

(٨) حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد: ٢٠٠/١.

وهذا الكلام الذي جمعه ابن جنّي من شيخه أبي عليّ قد تنوّع ما بين أسئلةٍ للتلميذ طرحها على شيخه[١]، أو العكس[٢]، أو نقلٍ عن شيخه[٣].

والناظر في النصوص الأربعة التي نصّت على أن هذا الكتاب قد جمعه ابن جنّي من كلام شيخه الفارسيّ، يظنّ أن مادة الكتاب كلّها من إملاء أبي عليّ الفارسيّ على تلميذه ابن جنّي، والحقّ أنّني عندما قرأت النصوص المنقولة عن هذا الكتاب وأنعمت النظر فيها، وجدت أن ابن جنّي قد نقل شيئًا منها عن شيخه أبي عليّ، وبعضها لم يكن كذلك، بل ضمّنه بعضًا من أقوال العلماء الآخرين، كما رأيته يعرض المسألة الخلافية، ويبيّن آراء العلماء فيها، ثم بعد ذلك يبدي رأيه فيها، مصدّرًا إياه بعبارة تدلّ على نسبة القول إليه، كقوله: ((ويُؤَكِّدُ هذا عندي أنا...))[٤]، وقوله: ((والذي عندي أنا فيه...))[٥]، وقوله: ((وهو كما قال...))[٦]، وقوله: ((وهو عندي كما ذكر...))[٧].

الخلاصة: إن مادة هذا الكتاب ليست مقتصرةً على ما جمعه ابن جنّي من شيخه أبي عليّ كما قيل، بل ضمّنها بعضًا من أقوال العلماء الآخرين، وما أبداه هو من آراءٍ وأقوالٍ.

---

(١) ينظر – على سبيل المثال –: الكافي في الإفصاح: ١٠٠٨/٣، والبرهان: ٢٨٦/٢، والفتح القريب: ٣٠٤–٣٠٧، ٦٩٢–٦٩٣.

(٢) ينظر – على سبيل المثال –: المفتاح: ٥٤٤/٢، والممتع: ٢٩٩/٢–٣٠٠.

(٣) ينظر – على سبيل المثال –: شرح الإلمام بأحاديث الأحكام: ٤٢٢/٤، والتصريح: ٢٨٩/٢، وعقود الزبرجد: ٦٨/٢، والفتح القريب: ٢٥٩، وشرح شواهد شرح الشافية: ١٠٣/٤.

(٤) المفتاح: ٥٤٤/٢.

(٥) الفتح القريب: ٣٠٦.

(٦) الفتح القريب: ٤٦٦.

(٧) الفتح القريب: ٤٨٢.

ثانيًا: مصادره.

أفاد ابن جنّي في كتابه (ذا القَدّ) – من خلال النصوص المنقولة عنه – من كتب النحويّين واللغويّين، ونقل عنها آراءهم، وضمّن كتابه بعض نصوصهم، وقد تنوّعت مصادره التي اعتمد عيها في هذا الكتاب، ورأيتُ أن أقسّمها قسمين:

القسم الأوّل: مصادره من الرجال.

ممّن نقل ابن جنّي كلامه وصرّح باسمه من العلماء في هذا الكتاب:

١- أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، نقل عنه في موضع واحد فقط، وهو قوله: ((... وتلك التي في قولهم: حسبُك يتمّ الناس، هي التي قال أبو عمرو فيها: إنها مبنيّة مع إضافتها إلى الكاف))[١].

٢- سيبويه (ت١٨٠هـ)، نقل عنه في موضعين، هما قوله: ((... بأنّ جمعَ سيبويه بين (أَفْعَل) و (فُعُول) في أوّل فصل تكسير (أَفْعَل)، يُؤْنِسُ بأن يكون أصل بنائه أن يُضَمَّ، إلّا أنه رُفض استعمالُه إلّا في الضرورة، ولم يُجْرُوه مُجْرَى (رُسْل) و (رُسُل)))[٢].

وقوله: ((... سألني أبو عليٍّ عن تخفيف (مَسُوء)، فقلتُ: أمّا على قول أبي الحسن، فأقول: رأيتُ مَسُوًّا؛ لأنها عنده واو (مَفْعُول)، وأمّا على مذهب سيبويه، فأقول: رأيتُ مَسُوًا، بتحريك الواو؛ لأنها عنده العين))[٣].

٣- الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، نقل عنه في موضعين، هما قوله: ((... سألني أبو عليٍّ عن تخفيف (مَسُوء)، فقلتُ: أمّا على قول أبي الحسن، فأقول: رأيتُ مَسُوًّا؛ لأنها عنده واو (مَفْعُول))[٤].

---

(١) عقود الزبرجد: ٦٨/٢.

(٢) المفتاح: ٥٤٤/٢.

(٣) الممتع: ٢٩٩.

(٤) الممتع: ٢٩٩.

وقوله: ((قال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبنَ مَريَمَ ءَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَينِ مِن دُونِ ٱللَّهِ**﴾[1]: وإنّما المُتَّخَذُ إلهًا عيسى دونَ أمّه، فهو مِن باب:

لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ[2]))[3].

٤- الأصمعي (ت٢١٦هـ)، نقل عنه في موضع واحد فقط، وهو قوله - نقلًا عن أبي حيّان -: ((... وحُكي أيضًا أنّ من العرب مَن يجعل (الأب والأخ) نكرتين مع الإضافة إلى المعرفة، حكى أبو الفتح في كتاب **(القَدّ)** له عن الأصمعي قال: قلتُ لأعرابية: الفلانُ أبٌ أو أخٌ؟ فقالت: رُبَّ أبيه رُبَّ أخيه، تريد: رُبَّ أبٍ له رُبَّ أخٍ له، كأنه لُحظ فيه أنهما في معنى اسم الفاعل بمعنى الحال؛ إذ المعنى مناسب له بالأبوّة، ومناسب له بالأخوّة))[4].

٥- ثعلب (٢٩١هـ)، نقل عنه في موضع واحد فقط، وهو قوله: ((... سألتُ أبا عليّ عن قول الشاعر:

بَيْنَمَا نَحْنُ مُرْتِعُونَ بِفَلْجٍ قَالَتِ الدُّلَّحُ الرِّوَاءُ: إِنِيْهِ[5]

فقال: (إنْ) التي تصحب الإنكار لا تَحْسُنُ هنا، فقال بعضُ الحاضرين: ذهب أحمد بن يحيى إلى أنه صوتُ صَبِّ المطرِ، مثل: (قَبْ) للسيف، و(طِيْخِ) للضحك))[6].

٦- أبو عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، نقل عنه في عشرين موضعًا[7].

---

(١) من الآية (١١٦) من سورة المائدة.
(٢) سيأتي تخريجه في النصوص المنقولة عن الكتاب.
(٣) البرهان: ٣/٣١٠-٣١١. وينظر: المصدر نفسه: ٣/٥.
(٤) منهج السالك: ٢٧٠.
(٥) سيأتي تخريجه في النصوص المنقولة عن الكتاب.
(٦) الفتح القريب: ٣٠٥.
(٧) ينظر: المفتاح: ٢/٥٤٤، والممتع: ٢٩٩-٣٠٠، والبسيط في شرح الجمل: ٢/١٠٠٩-١٠١٠، وشرح الإلمام بأحاديث الأحكام: ٤/٤٢٢، والبرهان: ٢/٢٨٦، والتصريح: ٢/٢٨٩، وعقود الزبرجد: ٢/٦٨، والفتح القريب: ١٦٦، ٢٥٩، ٣٠٤-٣٠٦، ٣٦١، ٣٩٢، ٤٦٥-٤٦٦، ٤٨٢، ٥٧٢، ٥٧٣، ٦٩٢-٦٩٣، ٧٤٩، وشرح شواهد شرح الشافية: ٤/١٠٣.

وشيخه أبو عليّ الفارسيّ هو مصدره الرئيس في هذا الكتاب، وأكثر مَن تردّد اسمه فيه، وهذا أمر طبعيّ؛ فهو كما ذكر بعض مَن ترجم لابن جنّي أو نقل عنه قد جمع هذا الكتاب من كلامه(١).

وقد كان لقراءة ابن جنّي العربية على شيخه أبي عليّ، وصحبته في أسفاره، وملازمته مدّة أربعين سنة، ووقوف شيخه على تصانيفه واستجاده إيّاها(٢) – أثرٌ ظاهرٌ في فكر ابن جنّي وعلمه، وامتلاكه أدوات النقد والتحليل.

وكانت طريقة ابن جنّي في الأخذ عن شيخه أبي عليّ في هذا الكتاب تعتمد على السؤال والجواب، وسؤالات ابن جنّي لشيخه لا تكاد تفارق مؤلَّفًا من مؤلَّفاته، ومن أمثلتها في هذا الكتاب: قوله: ((سألتُ أبا عليّ عن قولهم: (هذا معطي زيدٍ أمسِ درهمًا): ما الناصب لـ (درهم)؟ فقال: فعل مضمر، تقديره: أعطاه درهمًا، فقلتُ له: فإن قلتَ: هذا ظانُّ زيدٍ شاخصًا أمسِ، ما الناصب لـ (شاخصًا)؟ فسكت))(٣).

وقوله: ((سألتُ أبا عليّ الفارسيّ: كيف جاز لِمَا بعد الفاء أن يعمل فيما قبلها في نحو قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ**﴾(٤)؟

فقال: الفاء في نحو هذا ليس بمنقطعٍ ما بعدها عمّا قبلها؛ ألا ترى أنها مع ما بعدها في الجزاء في موضع جزمٍ بما قبلها؟ فقد ترى إلى اتّصالها به اتّصال المعمول بالعامل))(٥).

وكان أبو عليّ يرى في تلميذه ابن جنّي الذكاء، والفطنة، وقدرته على التحليل؛ فيبادره هو بالسؤال والحوار، ومن أمثلته: قوله: ((سألني أبو عليٍّ عن

(١) ينظر: إنباه الرواة: ٣٣٧/٢، والبغية: ١٣٢/٢، وشرح أبيات المغني: ١١٩/٢، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد: ٢٠٠/١.
(٢) ينظر: تاريخ بغداد: ٢٠٥/١٣، والمنتظم: ٣٤/١٥، وإنباه الرواة: ٣٣٦/٢.
(٣) الكافي في الإفصاح: ١٠٠٨/٣.
(٤) الآية (٩) من سورة الضحى.
(٥) الفتح القريب: ٦٩٢-٦٩٣.

تخفيف (مَسُوء)، فقلتُ: أمّا على قول أبي الحسن، فأقول: رأيتُ مَسُوًّا؛ لأنها عنده واو (مَفْعُول)، وأمّا على مذهب سيبويه، فأقول: رأيتُ مَسُوًا، بتحريك الواو؛ لأنها عنده العين. فقال لي أبو عليٍّ: كذلك هو، اللهمَّ إلّا أن تقول: إنهم حملوا الماضي على المضارع. وإذا كانت العرب قد حملت المضارع في الإعلال على الماضي، مع أن الأكثر على أن المضارع... فالأحرى أن يُحمل الماضي على المضارع في ثبات الواو))[1].

وقد يكتفي ابن جنّي بالنقل عن شيخه، ومن أمثلته: قوله: ((قال أبو عليّ: قولهم: (بحسبِك أنْ تفعلَ كذا)، ليس من قولهم: (حسبُك يتمّ الناس)، وإنما هي التي في قولك: فإنّ حسبك الله؛ والدليل عليه ظهور خبرها، وتلك التي في قولهم: (حسبُك يتمّ الناس)، هي التي قال أبو عمرو فيها: إنها مبنيّة مع إضافتها إلى الكاف))[2].

وقوله: ((قال أبو عليّ: القياس في (إنْ) النافية أن لا يُنصب بها الخبر؛ لأنها لم تختصّ بنفي الحال اختصاص (ما)، فلم تُشَبَّهْ بـ (ليس)، وما علمنا أنها أُعملت، فإن جاء ذلك فللتشبيه لها بـ (ليس)، لا لأجل النفي وحده. انتهى))[3].

وابن جنّي في جميع هذه المصادر اقتصر على ذكر اسم العالم دون التصريح باسم كتابه.

القسم الثاني: مصادره من الكتب:

لم أقف في هذا الكتاب – من خلال النصوص المنقولة عنه – إلّا على مصدرين فقط من مصادر ابن جنّي من الكتب التي صرّح بالنقل عنها، وهما:

١- الهوش والبوش، لأبي زيد الأنصاريّ (ت٢١٥هـ)، ذكر هذا الكتاب مرّة واحدة فقط معزوًّا لصاحبه، وهو قوله: ((... حضر عند أبي عليّ مَن عنده كتاب

(١) الممتع: ٢٩٩-٣٠٠.
(٢) عقود الزبرجد: ٦٨/٢.
(٣) الفتح القريب: ٢٥٩.

(الهوش والبوش) عن أبي زيد، فوجدتُ في آخره بخطّ أبي عبد الله بن مُقْلَة: (وهو مَئِنَّةٌ من كذا)، فيه قولان:

أحدهما: أن يكون (مَفْعِلَة)، من (إنَّ) بمعنى نَعَم في قوله:

... ... **فَقُلْتُ: إنَّهْ**[1]

لأنها تحقيقٌ.

والأحسنُ أنه من قولهم: جاءني هذا الأمرُ، وما مَأَنْتُ مَأْنَهُ، أي: ما اهتممتُ به.

فأنكر أبو عليّ قولَه أنه من (إنَّ). وهو كما قال؛ لأنه لا يجوز الاشتقاقُ من الحروف))[2].

٢- غريب الحديث، لأبي عُبيد بن سلّام (ت٢٢٤هـ)، ذكر هذا الكتاب مرّة واحدة فقط معزوًّا لصاحبه، وهو قوله: ((... قد أنشد أبو عُبيد في كتاب (غريب الحديث) بيتًا آخره:

... ... **تَمْئِنَةً لِغَيْرِ مُعَرَّسِ**[3]

وهذا من لفظه ومعناه، فالميمُ كما ترى فيه أصلٌ؛ فـ (مَئِنَّة) على هذا (فَعِلَّة)))[4].

ثالثًا: شواهده.

على الرغم من قلّة النصوص المنقولة عن هذا الكتاب، فقد ألفيتُ ابن جنّي قد سار على نهج النحويّين الذين سبقوه، حيث عني بالشاهد لتأييد حكم يذهب إليه؛ فاستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، ودونك تفصيل ذلك:

---

(١) سيأتي تخريجه في النصوص المنقولة عن الكتاب.

(٢) الفتح القريب: ٤٦٥-٤٦٦.

(٣) سيأتي تخريجه في النصوص المنقولة عن الكتاب.

(٤) الفتح القريب: ٤٦٦.

(أ) شواهده من القرآن الكريم وقراءاته:

بلغت الآيات القرآنية التي استشهد بها ابن جنّي (٦) آيات، ومن أمثلة ذلك:

قوله – نقلًا عن الزركشي –: ((ادّعى ابنُ جنّي في كتاب **(القَدّ)** أنّ (إن) الشرطيةَ تفيدُ معنى التكثيرِ؛ لِمَا كان فيه هذا الشِّيَاعُ والعمومُ؛ لأنّه شائعٌ في كلِّ مرّةٍ؛ ويدلُّ لذلك دخولُها على (أَحَد) التي لا يُسْتَعْمَلُ إلّا في النفيِ العامّ، كقولِه تعالى: ﴿**وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ**﴾[١]؛ لأنّه ليس في واحدٍ يَقْتَصِرُ عليه، فلذلك أدخل عليه (أَحَدٌ) الذي لا يُسْتَعْمَلُ فِي الإيجابِ.

قال: يجوزُ أنْ تكونَ (أَحَدٌ) هنا ليستِ التي للعمومِ، بل بمنزلةِ (أَحَدٍ) مِن: أَحَدٍ وعشرينَ ونحوِه، إلّا أنّه دخله معنى العمومِ؛ لأجلِ (إنْ)، كما في قولِه: ﴿**وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ**﴾[٢]، ﴿**إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ**﴾[٣]))[٤].

وقوله: ((سألتُ أبا عليّ الفارسيّ: كيف جاز لِمَا بعد الفاء أن يعمل فيما قبلها في نحو قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ**﴾[٥]؟

فقال: الفاء في نحو هذا ليس بمنقطعٍ ما بعدها عمّا قبلها؛ ألا ترى أنها مع ما بعدها في الجزاء في موضع جزمٍ بما قبلها؟ فقد ترى إلى اتّصالها به اتّصال المعمول بالعامل))[٦].

كما استشهد ابن جنّي بقراءتين قرآنيتين، وذلك في قوله: ((... والذي عندي أنا فيه أنه أمرٌ من (آنَ يَئِيْنُ)، أي: أُحْضُرْ، ثم زاد عَلَمَ التأنيث، والضمير، وهو

---

(١) من الآية (٦) من سورة التوبة.

(٢) من الآية (١٢٨) من سورة النساء.

(٣) من الآية (١٧٦) من سورة النساء.

(٤) البرهان: ٤/٢٢٠-٢٢١.

(٥) الآية (٩) من سورة الضحى.

(٦) الفتح القريب: ٦٩٢-٦٩٣.

الياء التي كانت حُذفت لالتقاء الساكنين، أعني عين الفعل؛ لأنه أجرى عَلَمَ الضمير مُجرى المنفصل، كما قرأ ابن مسعود[١]: ﴿**فَقُلَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا**﴾[٢]...))[٣].

وقوله: ((... وأنه لا يجوز أن تصف (أنْ ضربت)، و (تضرب)، كما يجوز أن تصف (ضربًا)، فتقول: ضربًا شديدًا؛ ولهذا كان قراءةُ مَن قرأ: ﴿**فَمَا كَانَ جَوَابَ قَومِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ** ﴾[٤]، فجعل (أنْ قالوا) اسم (كان)، أجودَ من قراءة[٥] مَن جعل (جوابَ قومِه) اسم (كان)....))[٦].

(ب) شواهده من كلام العرب شعرًا ونثرًا:

بلغت شواهد ابن جنّي من الشعر (١٢) بيتًا، عزا واحدًا منها إلى امرئ القيس[٧]، وثانيًا إلى بعض بني سعد دون ذكر اسم الشاعر[٨]، وترك الباقي دون نسبة[٩]، مكتفيًا بقوله: ((قال الشاعر))[١٠]، أو ((قوله))[١١]، أو ((نحو))[١٢]، أو نحو ذلك.

ومن أمثلة استشهاده بالشعر:

قوله: ((... الهمزة في:

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا ... ...[١٣]

---

(١) سيأتي تخريج القراءة في النصوص المنقولة عن الكتاب.
(٢) من الآية (٤٤) من سورة طه.
(٣) الفتح القريب: ٣٠٦.
(٤) من الآية (٥٦) من سورة النمل.
(٥) سيأتي تخريج القراءتين في النصوص المنقولة عن الكتاب.
(٦) الفتح القريب: ٣٦٢.
(٧) ينظر: البرهان: ٣/٥.
(٨) ينظر: شرح شواهد المغني: ١/٢٢٠.
(٩) ينظر: ضرائر الشعر: ١١٠، والبرهان: ٣/٣١١، والفتح القريب: ١٦٦، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٤٦٦، ٥٧٢.
(١٠) ينظر: الفتح القريب: ٣٠٥، ٣٠٧.
(١١) ينظر: الفتح القريب: ١٦٦، ٤٦٦.
(١٢) ينظر: الفتح القريب: ٣٠٦.
(١٣) سيأتي تخريجه في النصوص المنقولة عن الكتاب.

للاستفهام، لا للنداء، وفصل بالنداء بينها وبين الفعل.

قال أبو عليّ: ويدلّ على أنها للاستفهام قولُه:

فَدَعْ ذَا وَلَكِنْ هَلْ تَرَى ضَوْءَ بَارِقٍ ... ...[1]))[2].

وقوله: ((... سألتُ أبا عليّ عن قول الشاعر:

بَيْنَمَا نَحْنُ مُرْتِعُونَ بِفَلْجٍ قَالَتِ الذُّلَّحُ الرِّوَاءُ: إِنِيْهِ

فقال: (إنْ) التي تصحب الإنكار لا تَحْسُنُ هنا، فقال بعضُ الحاضرين: ذهب أحمد بن يحيى إلى أنه صوتُ صَبِّ المطرِ، مثل: (قَب) للسيف، و (طِيْخِ) للضحك.

فقلتُ: إنما سألتُ: هل تجد له وجهًا من طريق الصناعة؟ فإنّني قد وجدتُ لذلك طريقًا.

قال أبو عليّ: أفذهبتَ إلى أنه بمعنى (إنْ) للتحقيق، إلّا أنها خُفِّفَتْ؟

فقلتُ: أفتقولُ: إن المدّةَ بعدها اشتباعٌ للكسرة التي يُحدثها الوقوفُ في الشعر على الحرف الصحيح الساكن، نحو:

... ... كَأَنْ قَدِي[3]؟

فقال: نعم.

قلتُ: فإن هذا الحرف الليّن إذا حدث في القافية لم يتجاوز إلى شيء بعده، نحو:

... ... كَأَنْ قَدِي؟

وهذا قد تجاوز الياء في (إِنِيْهِ) إلى الهاء.

فقال: لا يُنكر؛ لمّا كان موضعَ وقفٍ، وقد اجتلب حرفًا آخر للوقف.

قال ابن جنّي: والذي عندي أنا فيه أنه أمرٌ من (آنَ يَئِيْنُ)، أي: اُحْضُرْ، ثم زاد عَلَمَ التأنيث، والضمير، وهو الياء التي كانت حُذفت لالتقاء الساكنين، أعني

---

(١) سيأتي تخريجه في النصوص المنقولة عن الكتاب.
(٢) الفتح القريب: ١٦٦.
(٣) سيأتي تخريجه في النصوص المنقولة عن الكتاب.

عين الفعل؛ لأنه أجرى عَلَمَ الضمير مُجرى المنفصل، كما قرأ ابن مسعود: ﴿**فَقُلَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا**﴾[١]، وجاء بالهاء منصوبةَ الموضعِ، إمّا على أن المراد: احضري فيه، ثم حذف الجارّ، وواصل الفعل، كقوله:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا ... ...[٢]

وإمّا أن يكون عدّى (إنْ)؛ لأنه في معنى (حضر)، و (حضر) متعدٍّ، فيكون معنى البيت: بينما نحن في ذلك المكان قالت السحابُ الثقالُ بعضُها لبعضٍ: احضري في هذا المكان وصُبّي فيه، وهذا لا ينافي قولَ مَن قال: إن (إنِيْهِ) اسمُ صوتِ المطرِ إذا انصبّ؛ لأنه هو الذي أردتُه أيضًا))[٣].

وقوله: ((... حضر عند أبي عليّ مَن عنده كتاب (الهوش والبوش) عن أبي زيد، فوجدتُ في آخره بخطّ أبي عبد الله بن مُقْلَة: (وهو مَئِنَّةٌ من كذا)، فيه قولان:

أحدهما: أن يكون (مَفْعِلَة)، من (إنَّ) بمعنى نَعَم في قوله:

... ... **فَقُلْتُ: إِنَّهْ**

لأنها تحقيقٌ.

والأحسنُ أنه من قولهم: جاءني هذا الأمرُ، وما مَأَنْتُ مَأْنَهُ، أي: ما اهتممتُ به.

فأنكر أبو عليّ قولَه أنه من (إنَّ). وهو كما قال؛ لأنه لا يجوز الاشتقاقُ من الحروف.

وقال: قد أنشد أبو عُبيد في كتاب (غريب الحديث) بيتًا آخره:

... ... **تَمْئِنَةً لِغَيْرِ مُعَرَّسِ**

وهذا من لفظه ومعناه، فالميمُ كما ترى فيه أصلٌ؛ فـ (مَئِنَّة) على هذا (فَعِلَّة)[٤].

---

(١) من الآية (٤٤) من سورة طه.
(٢) سيأتي تخريجه في النصوص المنقولة عن الكتاب.
(٣) الفتح القريب: ٣٠٤-٣٠٧.
(٤) الفتح القريب: ٤٦٥-٤٦٦.

وقد تنوّعت طرق ابن جنّي في الاستشهاد بالأبيات، فتارة يورد البيت كاملًا[١]، وتارة يورد شطرًا منه[٢]، وتارة يورد جزءًا منه[٣].

كما استشهد ابن جنّي بثلاثة أقوال من أقوال العرب، ومن أمثلة ذلك:

قوله – نقلًا عن ابن أبي الربيع –: ((وذكر ابن جنّي في كتاب **(القَدّ)** أنه سأل أبا عليّ عن قول العرب: (هذا معطي زيدٍ درهمًا)، فقال: (درهم) منصوب بإضمار فعلٍ، قلتُ: فما تقول في قولك: هذا ظانُّ زيدٍ شاخصًا؟ فسكت. فيظهر من هذا أنه عنده منقول عن العرب؛ وإلّا فلا معنى لسكوته؛ إذ له أن يقول: أَثْبِتْ هذا عن العرب، فإن ثبت أنه منقول عن العرب، فيكون الوجه المذهب الثاني، وما رأيتُ أحدًا نقل هذا عن العرب، فلا معنى لإثبات اللغة بالوهم))[٤].

وقوله: ((... قال أبو عليّ: قولهم: (بحسبِك أنْ تفعلَ كذا)، ليس من قولهم: (حسبُك يتمّ الناس)، وإنما هي التي في قولك: فإنّ حسبك الله؛ والدليل عليه ظهور خبرها، وتلك التي في قولهم: (حسبُك يتمّ الناس)، هي التي قال أبو عمرو فيها: إنها مبنيّة مع إضافتها إلى الكاف))[٥].

وقد خلا الكتاب من الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف، وأمثال العرب.

المبحث الثالث: منهج ابن جنّي في الكتاب.

الحقّ أنه لا يمكن بيان منهج ابن جنّي في هذا الكتاب من خلال النصوص القليلة التي نُقلت عنه، لكن يمكن أن نتلمّس شيئًا من ملامح منهجه البارزة من خلال هذه النصوص، وذلك على النحو الآتي:

---

(١) ينظر: ضرائر الشعر: ١١٠، والفتح القريب: ٣٠٥، ٥٧٢.

(٢) ينظر: البرهان: ٥/٣، ٣١١، وشرح شواهد المغني: ٢٢٠/١، والفتح القريب: ١٦٦، ٣٠٧.

(٣) ينظر: البرهان: ٥/٣، والفتح القريب: ١٦٦، ٣٠٦، ٤٦٦.

(٤) البسيط في شرح الجمل: ١٠٠٩/٢-١٠١٠

(٥) عقود الزبرجد: ٦٨/٢.

١- الاعتماد على السماع في إثبات الأحكام.

سار ابن جنّي على نهج من سبقه من النحويين؛ حيث عُني بدليل السماع واعتمد عليه في إثبات الأحكام، وفي الانتصار لما يراه أو يرجّحه من أقوال؛ فاستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، أمّا القرآن الكريم فقد استشهد بستّ آيات، منها قراءتان، وأمّا كلام العرب فقد استشهد باثني عشر بيتًا من الشعر، وثلاثة أقوال من أقوال العرب، وأمّا الحديث النبويّ الشريف، وأمثال العرب، فقد خلا الكتاب من الاستشهاد بهما، وقد ذكرت نماذج لهذه الأنواع عند الحديث عن شواهده في المبحث الثاني من هذا الفصل.

٢- العناية بالتعليل.

ابن جنّي من العلماء الذين أولوا العلّة عنايتهم، وقد دارت العلّة مع الحكم النحوي فيما نُقل إلينا من نصوص كتابه، وهو يكاد يُعلّل لكلّ مسألة يعرضها، أو رأي نحوي يختاره ويرجّحه، أو يردّه ويضعّفه.

وتعليلاته تميل - غالبًا - إلى الإيجاز، والبعد عن التكلّف وما يؤدّي إليه؛ ولذلك نجد أكثر علله تدور حول العلل التعليمية، وهي التي يكثر دورانها في كتب النحويّين.

ومن أمثلة عنايته بالتعليل[١]: قوله في علّة وجوب تذكير اسم التفضيل المقترن بـ (مِن): ((إنما كان بلفظٍ واحدٍ مع (مِن)؛ لأن الغرض إنما هو تفضيل كَرَمِ زيدٍ على كَرَمِ عمرٍو، فهو في المعنى إخبار عن المصدر، فوجب التذكير؛ لغلبته على المصدر؛ فرُفِضَ فيه (فُعْلَى)))[٢].

وقوله في علّة جواز تسمية الشرط يمينًا: ((يجوزُ أن يُسَمَّى الشرطُ يمينًا؛ لأن كلَّ واحدٍ منهما مذكورٌ لما بعده، وهو جملةٌ مضمومةٌ إلى أخرى، وقد جرت

---

(١) ينظر نماذج أخرى من عنايته بالتعليل في: الممتع: ٢٩٩، والفتح القريب: ٤٦٥-٤٦٦.
(٢) التذييل والتكميل: ١٠/٢٥٤.

الجملتان مجرى الجملة الواحدة؛ فمن هنا يجوز أن يُسَمَّى الشرطُ يمينًا، ألا ترى أن كلَّ واحدٍ منهما مذكورٌ لما بعده؟))[1].

وقوله – نقلًا عن الزركشيّ – في علّة إفادة (إن) الشرطية معنى الكثير: ((ادّعى ابنُ جنّيِ في كتابِ **(القَدّ)** أنّ (إن) الشرطيةَ تفيدُ معنى التكثيرِ؛ لِمَا كان فيه هذا الشِّيَاعُ والعمومُ؛ لأنّه شائعٌ في كلِّ مرّةٍ؛ ويدلُّ لذلك دخولُها على (أَحَد) التي لا يُسْتَعْمَلُ إلّا في النفيِ العامّ، كقولِه تعالى: ﴿**وَإِن أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ**﴾[2]؛ لأنّه ليس في واحدٍ يَقْتَصِرُ عليه، فلذلك أدخل عليه (أَحَدٌ) الذي لا يُسْتَعْمَلُ فِي الإيجابِ))[3].

وقوله – نقلًا عن السيوطي – في علّة وجه إعمال (لا) في نحو: جئتُ بلا شيءَ: (((**وشذّ: جئت بلا شيءَ، بالفتح)** على الإعمال والتركيب، ووجهه أن الجارّ دخل بعد التركيب، نحو: لا خمسةَ عشرَ، وليس حرفُ الجرِّ مُعَلَّقًا، بل (لا) وما رُكِّبَ معها في موضع جرّ؛ لأنهما جريا مجرى الاسم الواحد، قاله ابن جنّي في كتاب **(القَدّ)**))[4].

وقوله في علّة كون (أَنَّ) لا موضع لها من الإعراب إذا كانت بمعنى (لعلّ): ((... قلتُ لأبي عليّ: أفيكون لـ (أَنَّ) موضعٌ من الإعراب إذا كان معناها معنى (لعلّ)؟

فقال: لا موضع لها، كما لا موضع لـ (لعلّ)، فراجعته فيه فأقام عليه.

قال ابن جنّي: وهو عندي كما ذكر؛ لأنه لا يُنكر اتّفاق المعاني مع اختلاف الألفاظ))[5].

---

(١) البرهان: ٢/٣٧٤.
(٢) من الآية (٦) من سورة التوبة.
(٣) البرهان: ٤/٢٢٠.
(٤) التصريح: ١/٢٣٧.
(٥) الفتح القريب: ٤٨٢.

٣- الاعتماد على طريقة السؤال والجواب في عرض المسائل.

طريقة ابن جنّي في الأخذ عن شيخه أبي عليّ الفارسيّ في هذا الكتاب تعتمد - غالبًا - على طريقة السؤال والجواب، فقد عني بطرح ما قد يخطر في ذهنه من تساؤلاتٍ وإشكالاتٍ على شيخه، وهي من الطرق التعليمية التي ينتهجها بعض العلماء، وسؤالات ابن جنّي لشيخه لا تكاد تفارق مؤلَّفًا من مؤلَّفاته، كما كان أبو عليّ يرى في تلميذه ابن جنّي الذكاء، والفطنة، وقدرته على التحليل؛ فيبادره هو بالسؤال والحوار، وقد ذكرت أمثلة لهذا عند الحديث عن مصادره في المبحث الثاني من هذا الفصل.

وربّما يعمد ابن حنّي - أحيانًا - إلى افتراض الأسئلة التي يطرحها على شيخه، ومن أمثلة ذلك: قوله: ((سألتُ أبا عليّ عن قولهم: (هذا معطي زيدٍ أمسِ درهمًا): ما الناصب لـ (درهم)؟ فقال: فعل مضمر، تقديره: أعطاه درهمًا، فقلتُ له: فإن قلتَ: هذا ظانُّ زيدٍ شاخصًا أمسِ، ما الناصب لـ (شاخصًا)؟ فسكت))[(١)].

وقوله: ((قال أبو عليّ: إن (ضربت اليومَ زيدًا وأمسِ عمرًا) يضعف؛ للفصل بين الواو وما نصبتْه إذا كانت هي الآن العامل، قلتُ له: فإذا كانت هي الآن عاملًا؛ فهلّا لم يقبح: ضربتُ أمسِ زيدًا واليومَ عمرًا، أَوَلَا تراك تقول مبتدئًا: ضربتُ اليومَ عمرًا، فلا يقبح، والواو عندك بمنزلة (ضربت) في أنها الآن العامل؟ فقال: هي وإن كانت العاملَ فإنها مُقَامةٌ مقامَ العامل الأول الأصلي؛ فضعُف الفصلُ بينهما، وإن لم يضعف الفصل بين العامل الأول الأصلي وبين ما عمل فيه؛ لضعف ما أُقيم مقام الشيء أن يجري مُجرى الشيء نفسه))[(٢)].

٤- العناية بذكر مسائل الخلاف النحوي.

من السمات البارزة في هذا الكتاب عناية ابن جنّي بإيراد بعض مسائل الخلاف النحوي، ومن أمثلة ذلك: قوله: ((سألني أبو عليٍّ عن تخفيف (مَسُوء)، فقلتُ: أمّا على قول أبي الحسن، فأقول: رأيتُ مَسُوًّا؛ لأنها عنده واو (مَفْعُول)،

---

(١) الكافي في الإفصاح: ١٠٠٨/٣. وينظر: البسيط في شرح الجمل: ١٠٠٩/٢-١٠١٠، والمقاصد الشافية: ٣٠٣/٤.

(٢) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام: ٤٢٢/٤.

وأمّا على مذهب سيبويه، فأقول: رأيتُ مَسُوًا، بتحريك الواو؛ لأنها عنده العين. فقال لي أبو عليٍّ: كذلك هو، اللهمَّ إلَّا أن تقول: إنهم حملوا الماضي على المضارع))[1].

وقوله: ((حضر عند أبي عليّ مَن عنده كتاب (الهوش والبوش) عن أبي زيد، فوجدتُ في آخره بخطّ أبي عبد الله بن مُقْلَة: (وهو مَئِنَّةٌ من كذا)، فيه قولان:

أحدهما: أن يكون (مَفْعِلَة)، من (إنَّ) بمعنى نَعَم في قوله:

... ... **فَقُلْتُ: إِنَّهْ**

لأنها تحقيقٌ.

والأحسنُ أنه من قولهم: (جاءني هذا الأمرُ وما مَأَنْتُ مَأْنَهُ)، أي: ما اهتممتُ به.

فأنكر أبو عليّ قولَه أنه من (إنَّ). وهو كما قال؛ لأنه لا يجوز الاشتقاقُ من الحروف.

وقال: قد أنشد أبو عُبيد في كتاب (غريب الحديث) بيتًا آخره:

... ... **تَمْئِنَةٍ لِغَيْرِ مُعَرَّسِ**

وهذا من لفظه ومعناه، فالميمُ كما ترى فيه أصلٌ؛ فـ (مَئِنَّة) على هذا (فَعِلَّة)[2].

**

(١) الممتع: ٢٩٩.

(٢) الفتح القريب: ٤٦٥-٤٦٦. وينظر: المصدر نفسه: ٣٠٤-٣٠٧.

الفصل الثاني

نصوص الكتاب

المبحث الأوّل: النصوص المنقولة عن الكتاب.

قبل البدء بسرد النصوص المنقولة عن كتاب (ذا القَدّ)، سأتحدّث – بإيجاز – عن مصادر هذه النصوص، فأقول: إنّ مظانّ نصوص أيّ كتاب مفقود يمكن جمعها عن طريق أربعة مصادر، هي:

١- كتب مؤِّلف ذلك الكتاب الأخرى التي وصلت إلينا.

من المصادر المهمّة التي يجب الرجوع إليها لمن أراد جمع نصوص كتاب مفقود كتبُ مؤلِّف ذلك الكتاب الأخرى التي وصلت إلينا[١]، وقد رجعت إلى جميع كتب ابن جنّي المطبوعة[٢]، فلم أقف فيها على أيّ ذكرٍ أو إحالةٍ على كتاب (ذا القَدّ)؛ وربّما يعود السبب في ذلك إلى أن هذا الكتاب – كما ذكرت سابقًا عند حديثي عن تحقيق اسم الكتاب – من كتب ابن جنّي التي ألّفها في آخر حياته.

٢- كتب تلاميذ المؤلِّف.

كتب التلاميذ تكون – غالبًا – مليئةً بالنقل عن شيوخهم؛ اعتمادًا على حفظهم، أو على ما يقيّدونه عن شيوخهم[٣]، وقد بحثت في كتب تلاميذ ابن جنّي المتعلّقة بالنحو والصرف التي وصلت إلينا، ومنها كتابا تلميذه أبي القاسم عمر بن ثابت الثمانينيّ (ت٤٤٢هـ)، اللذان شرح بهما كتابي شيخه ابن جنّي: (اللمع)، و (التصريف الملوكي)، وهما: شرح اللمع[٤]، وشرح التصريف[٥]، لكني لم أظفر بشيء أيضًا.

---

(١) ينظر: القواعد المنهجية في التنقيب عن المفقود من الكتب والأجزاء التراثية: ٧٩.
(٢) عددها عشرون كتابًا، وقد ميّزتها بكلمة (مطبوع) عند حديثي عن آثار ابن جنّي.
(٣) ينظر: القواعد المنهجية في التنقيب عن المفقود من الكتب والأجزاء التراثية: ١٠١-١٠٣.
(٤) طُبع باسم (الفوائد والقواعد)، وحقّقه د. عبد الوهّاب محمود الكحلة، ونشرته مؤسّسة الرسالة عام ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
(٥) حقّقه أستاذنا د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، ونشرته مكتبة الرشد عام ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٣- كتب المعاصرين له.

كتب المعاصرين للمؤلِّف مصدر مهمّ للبحث عن نصوص كتابٍ مفقودٍ له، ومن المعلوم أن القرن الرابع الهجري الذي عاش فيه صاحبنا ابن جنّي كان حافلًا بالعلماء الذين بقيت أسماؤهم خالدةً بما خلّفوه لنا من آثار، وقد بحثت في كتب أشهر معاصري ابن جنّي، ومنهم: السيرافيّ (ت٣٦٨هـ)، وابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، والأزهريّ (ت٣٧٠هـ)، والرمانيّ (ت٣٨٤هـ)، والجوهري (ت٣٩٣هـ)، وأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، فلم أجد فيها نقولًا عن هذا الكتاب، أو إشارةً إليه.

٤- الكتب الخاصّة بفنّ الكتاب المفقود، أو ما لها صلة به.

بعد أن فرغت من البحث في مصنّفات ابن جنّي الأخرى المطبوعة، ثمّ مصنّفات بعض معاصريه، ثمّ مصنّفات تلاميذه، لجأت إلى البحث في المصنّفات الخاصّة بفنّ الكتاب المفقود، أو ما لها صلة به؛ عملًا بالقواعد المنهجية في البحث عن الكتب المفقودة[١].

وكتب ابن جنّي من الكتب التي يُعنى بها، وينقل عنها - غالبًا - مَن ألفّ في علوم اللغة، أو ما له صلةٌ بها، ككتب علوم القرآن، والحديث، وشروح الشواهد الشعرية، وغيرها، وهذه الكتب هي المصدر الوحيد الذي حفظ لنا نصوص الكتاب، وهي: (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح)، و(الممتع الكبير في التصريف)، و(ضرائر الشعر) لابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، و(البسيط في شرح الجمل)، و(الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح) لابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ)، و(شرح الإلمام بأحاديث الأحكام) لابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)، و(التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل) ، و(منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك) لأبي حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، و(المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) لأبي إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، و(البرهان في علوم القرآن)

(١) ينظر: القواعد المنهجية في التنقيب عن المفقود من الكتب والأجزاء التراثية: ١١٣.

لبدر الدين الزركشيّ (ت٧٩٤هـ)، و(التصريح بمضمون التوضيح) للشيخ خالد الأزهريّ (ت٩٠٥هـ)، و(الإتقان في علوم القرآن)، و(معترك الأقران في إعجاز القرآن)، و(عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي)، و(نواهد الأبكار وشوارد الأفكار)، و(شرح شواهد المغني)، و(الفتح القريب – حاشية على مغني اللبيب) لجلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، و(خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب)، و(شرح أبيات مغني اللبيب)، و(شرح شواهد شرح الشافية للرضيّ) لعبد القادر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ).

ودونك النصوص المنقولة عن الكتاب مرتّبةً حسب وَفَيَات العلماء الناقلين لها:

قال ابن عصفور: ((وذكر أبو الفتح في كتاب **(القَدّ)** له، أنّ أبا عليّ سأله: هل تَرُدُّ (حُمْر) وأمثاله بالتحريك إلى أصلٍ كان له مرفوضٌ استعمالُه، أو تحريكه كتحريك (قُفْل) وأمثاله، إذا قلتَ: قُفُل؟

فأجاب عن ذلك: بأنّ جمعَ سيبويه بين (أَفْعَل) و (فُعُول) في أوّل فصل تكسير (أَفْعَل)، يُؤْنِسُ بأن يكون أصل بنائه أن يُضَمَّ، إلّا أنه رُفض استعمالُه إلّا في الضرورة، ولم يُجْرُوه مُجْرَى (رُسْل) و (رُسُل).

قال أبو الفتح: فقال لي: هذا ممكنٌ، وليس يَبْعُدُ أن يكون أصله (فُعْل) – ساكن العين –ثمّ ثُقِّلَ، كـ (بُرُد) ونحوه. قال أبو الفتح: ويُؤكّد هذا – عندي أنا – أنه لو كان أصله التثقيل كـ (كُتُب) ونحوه، لكان خليقًا أن يكثر في غير الشعر، أو يجيء قريبًا، ولم يُستعمل تثقيلُه في الكلام غير الشعر ألبتّةَ))[1].

وقال: ((وثمرة الخلاف بين سيبويه وأبي الحسن تظهر في تخفيف (مَسُوء) وأمثاله. قال أبو الفتح في **(القَدّ)** له: سألني أبو عليٍّ عن تخفيف (مَسُوء)، فقلتُ: أمّا على قول أبي الحسن، فأقول: رأيتُ مَسُوًّا؛ لأنها عنده واو (مَفْعُول)، وأمّا على

(١) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح: ٥٤٤/٢.

مذهب سيبويه، فأقول: رأيتُ مَسُوًا، بتحريك الواو؛ لأنها عنده العين. فقال لي أبو عليٍّ: كذلك هو، اللهمَّ إلَّا أن تقول: إنهم حملوا الماضي على المضارع. وإذا كانت العرب قد حملت المضارع في الإعلال على الماضي، مع أنَّ الأكثر على أنَّ المضارع... فالأحرى أن يُحمل الماضي على المضارع في ثبات الواو))[1].

وقال: ((ومنه: حذف النون الذي هو علامة للرفع في الفعل المضارع، لغير ناصب ولا جازم؛ تشبيهًا لها بالضّمّة من حيث كانتا علامتي رفع... وقول الآخر، أنشده ابن جنّي في كتاب **(القَدّ)** له:

تَسْلَأُ كُلُّ حُرَّةٍ نِحْيَيْنِ

وَإِنَّمَا سَلَأْتِ عُكَّتَيْنِ

ثُمَّ تَقُولِي: اشْتَرِ لِي قُرْطَيْنِ[2]))[3].

قال ابن أبي الربيع: ((القسم الثالث: اسم الفاعل إذا كان مضافًا. اعلمْ أنّ اسم الفاعل المضاف اختلف النحويون في إعماله فيما يطلبه بعد الإضافة على ثلاثة مذاهب...

الثالث: أنّ اسم الفاعل المضاف لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، وإن كان من باب (ظننت)... وهذا المذهب هو عندي الصحيح... وهذا المذهب الثالث هو الذي يظهر من كلام أبي عليّ، وذكر ابن جنّي في كتاب **(القَدّ)** أنه سأل أبا عليّ عن قول العرب: (هذا معطي زيدٍ درهمًا)، فقال: (درهم) منصوب بإضمار فعلٍ، قلتُ: فما تقول في قولك: هذا ظانُّ زيدٍ شاخصًا؟ فسكت. فيظهر من هذا أنه عنده منقول عن العرب؛ وإلّا فلا معنى لسكوته؛ إذ له أن يقول: أَثْبِتْ هذا عن

---

(١) الممتع: ٢٩٩-٣٠٠.

(٢) الأبيات من الرجز، وهي لأبي القَمْقَام الأعرابي. ينظر: تهذيب اللغة: ٦٦/١ (عك)، ولسان العرب: ٤٦٩/١٠ (عكك)، ولبعض الأعراب في غريب الحديث للخطّابي: ٣٦٠/١، وبلا نسبة في التقفية في اللغة: ٥٧، وتاج العروس: ١٣/٢٠ (قرط).

(٣) ضرائر الشعر: ١١٠.

العرب، فإن ثَبَتَ أنه منقول عن العرب، فيكون الوجه المذهب الثاني، وما رأيتُ أحدًا نقل هذا عن العرب، فلا معنى لإثبات اللغة بالوهم))[1].

وقال: ((قال ابن جنّي في كتاب **(القَدّ)**: سألتُ أبا عليّ عن قولهم: (هذا معطي زيدٍ أمسِ درهمًا): ما الناصب لـ (درهم)؟ فقال: فعل مضمر، تقديره: أعطاه درهمًا، فقلتُ له: فإن قلتَ: هذا ظانُّ زيدٍ شاخصًا أمسِ، ما الناصب لـ (شاخصًا)؟ فسكت. وسبب سكوته أنه إن قال بإضمار فعل، كما قال في (معطي زيدٍ أمسِ درهمًا)، كان (ظانّ) قد ذُكر له مفعوله الأوّل، ولم يُذكر الثاني، و(ظننت) لا يجوز فيها الاقتصار، وإن قال: إنه منصوب بـ (ظانّ)، فقد كَسَرَ قولَه؛ لأنه بمعنى الماضي))[2].

قال ابن دقيق العيد: ((الخامسة والعشرون: في مقدِمةٍ يُبنى عليها غيرُها، جوازُ الفصلِ بين حرفِ العطفِ والمعطوفِ... كما فعل أبو عليّ في بيت الأعشى... فإنه جلبه شاهدًا على الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف الذي هو (يومًا) ضرورةً، وإن كان قد تَوَرَّعَ أبو عليّ في هذا...

وذكر بعض المتأخرين: أن ما ذكره أبو عليّ من أن الفصل بين حرف العطف والاسم المعطوف به بالظرف في البيت وأمثاله ضرورة صحيحٌ عنده...

قال: وقد ذكر أبو الفتح ما يدل على أن أبا عليّ اعتمد في تقبيح ذلك على ما ذكرتُه، فقال في كتاب **(القَدّ)** له، قال أبو عليّ: إن (ضربت اليومَ زيدًا وأمسِ عمرًا) يضعف؛ للفصل بين الواو وما نصبتْه إذا كانت هي الآن العامل، قلتُ له: فإذا كانت هي الآن عاملًا؛ فهلّا لم يقبح: ضربتُ أمسِ زيدًا واليومَ عمرًا، أَوَلَا تراك تقول مبتدئًا: ضربتُ اليومَ عمرًا، فلا يقبح، والواو عندك بمنزلة (ضربت) في أنها الآن العامل؟ فقال: هي وإن كانت العاملَ فإنها مُقَامةٌ مقامَ العامل الأول الأصلي؛ فضعُف الفصلُ بينهما، وإن لم يضعف الفصل بين العامل الأول

---

(١) البسيط في شرح الجمل: ١٠٠٨/٢-١٠١٠.
(٢) الكافي في الإفصاح: ١٠٠٨/٣.

الأصلي وبين ما عمل فيه؛ لضعف ما أُقيم مقام الشيء أن يجري مُجرى الشيء نفسه.

قلتُ: هذا الكلامُ يقرّر أنَّ الفصلَ بين حرف العطف وما عمل فيه بالظرف ضرورةٌ، وهذا قد يُسَلَّمُ، والذي اعترض به المعترضُ على أبي عليّ يقتضي أنه ليس ثَمَّ فَصْلٌ بين حرف العطف وما عمل فيه، ألا تراه كيف مثَّل: أعطيتُ زيدًا درهمًا، وبكرًا دينارًا، في فصيح الكلام؟ ولا يعتقد أحدٌ أنك فصلتَ بين حرف العطف والمعطوف الذي هو (دينار) بـ (بكر)، فقد بقي أن يكون من
باب الفصل، والذي حكى عنه من أنه ليس ضرورةً يريد به نفيَ ضرورةِ كونهِ فَصَلَ بين حرف العطف والمعطوف، لا نفي كون الفصل إذا وقع ضرورةً))[1].

قال أبو حيّان: ((قال أبو الفتح في كتاب **(القَدّ)** له ما مختصره: إنما كان بلفظٍ واحدٍ مع (مِن)؛ لأن الغرض إنما هو تفضيل كَرَمِ زيدٍ على كَرَمِ عمرٍو، فهو في المعنى إخبار عن المصدر، فوجب التذكير؛ لغلبته على المصدر، فرُفِضَ فيه (فُعْلَى). انتهى. وهذه علّةُ عدم تثنيته وجمعه))[2].

وقال: ((... وحُكي أيضًا أنّ من العرب مَن يجعل (الأب والأخ) نكرتين مع الإضافة إلى المعرفة، حكى أبو الفتح في كتاب **(القَدّ)** له عن الأصمعيّ قال: قلتُ لأعرابية: الفلانُ أبٌ أو أخٌ؟ فقالت: رُبَّ أبيه رُبَّ أخيه، تريد: رُبَّ أبٍ له رُبَّ أخٍ له، كأنه لُحظ فيه أنهما في معنى اسم الفاعل بمعنى الحال؛ إذ المعنى مناسب له بالأبوّة، ومناسب له بالأخوّة))[3].

قال أبو إسحاق الشاطبيّ: ((وحكى ابن خروف أن من كلام العرب: (هذا ظانُّ زيدٍ شاخصًا أمسِ)، وهي المسألة التي أوردها ابن جنّي في كتاب **(القَدّ)**، وأن الفارسيّ انقطع فيها))[4].

---

(١) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام: ٤/٤٢٠-٤٢٢.
(٢) التذييل والتكميل: ١٠/٢٥٤.
(٣) منهج السالك: ٢٧٠.
(٤) المقاصد الشافية: ٤/٢٦٣.

وقال: ((وأصله لابن جنّي في كتاب **(القَدّ)**، وأنه قال للفارسيّ: إن قلتَ: إنَّ (شاخصًا) منصوب بـ (ظَانٍّ)، فقد أعملتَه بمعنى الماضي، وإن كان منصوبًا بفعل مضمر، فقد اقتصرتَ. قال: فسكت الفارسيُّ، وعَدَّ ذلك منه ابنُ جنّي انقطاعًا.

وهو لازم لكلّ من قال في المسألة بقول الناظم، وهو الذي التزم الفارسيُّ، فألزمه ابنُ جنّي ما رأيتَ... ويُوَجَّهُ سكوتُ الفارسيّ عن جواب ابن جنّي بأحد الوجهين؛ لأنّ ابن جنّي كأنه فرض مسألةً على غير وجهها؛ فلم يستحق الجوابَ عنها، لا أنه سكت انقطاعًا عن الجواب، والله أعلم))[1].

قال الزركشي: ((قال أبو الفتح في كتابه **(هذا القَدّ)**: وسألتُه – يعني الفارسيَّ – إذا جعلتَ فاعلًا بمعنى مفعول، فعلام ترفعُ الضميرَ الذي فيه؟ أعلى حدِّ ارتفاعِ الضميرِ في اسمِ الفاعلِ أم اسمِ المفعولِ؟ فقال: إن كان بمعنى (مفعول) ارتفع الضميرُ فيه ارتفاعَ الضميرِ في اسمِ الفاعلِ، وإن جاء على لفظِ اسمِ الفاعلِ))[2].

وقال: (((فائدةٌ): قد يُسَمَّى الشرطُ يمينًا. قال ابنُ جنّي في كتاب **(القَدّ)**: يجوزُ أن يُسَمَّى الشرطُ يمينًا؛ لأن كلَّ واحدٍ منهما مذكورٌ لما بعده، وهو جملةٌ مضمومةٌ إلى أخرى، وقد جرت الجملتان مجرى الجملة الواحدة؛ فمن هنا يجوز أن يُسَمَّى الشرطُ يمينًا، ألا ترى أن كلَّ واحدٍ منهما مذكورٌ لما بعده؟))[3].

وقال: ((وقوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَينِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[4]، وإنما المُتَّخَذُ إلهًا عيسى دونَ مريمَ، فهو مِن بابِ:

... ... **وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ**[5]

قاله أبو الحسنِ، وحكاه عنه ابنُ جنّي فِي كتابِ **(القَدّ)**، وعليه حَمَلَ ابنُ جنّي وغيرُه قولَ امرئِ القيسِ:

---

(١) المقاصد الشافية: ٣٠٣/٤.
(٢) البرهان: ٢٨٦/٢.
(٣) البرهان: ٣٧٤/٢.
(٤) من الآية (١١٦) من سورة المائدة.
(٥) جزء بيت من الطويل، وتمامه: أَخَذْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُوْمُ الطَّوَالِعُ
وهو للفرزدق. ينظر: ديوانه: ٢٥٤.

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... ...[1]))[2].

وقال: ((وقال ابنُ جنّي في **(القَدّ)**: قال أبو الحسنِ في قولِه تعالى: ﴿**وَإِذ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبنَ مَريَمَ ءَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَينِ مِن دُونِ ٱللَّهِ**﴾[3]: وإنما المُتَّخَذُ إلهًا عيسى دونَ أمِّه، فهو مِن بابِ:

... ... لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ))[4].

وقال: (((فائدةٌ): ادّعى ابنُ جنّي في كتابِ **(القَدّ)** أنّ (إن) الشرطيةَ تفيدُ معنى التكثيرِ؛ لِمَا كان فيه هذا الشِّيَاعُ والعمومُ؛ لأنّه شائعٌ في كلِّ مرّةٍ؛ ويدلُّ لذلك دخولُها على (أَحَد) التي لا يُسْتَعْمَلُ إلّا في النفيِ العامّ، كقولِه تعالى: ﴿**وَإِن أَحَدٌ مِّنَ ٱلمُشرِكِينَ ٱستَجَارَكَ**﴾[5]؛ لأنّه ليس في واحدٍ يَقْتَصِرُ عليه، فلذلك أدخل عليه (أَحَدٌ) الذي لا يُسْتَعْمَلُ فِي الإيجابِ.

قال: يجوزُ أنْ تكونَ (أَحَدٌ) هنا ليستِ التي للعمومِ، بل بمنزلةِ (أَحَدٍ) مِن: أَحَدٍ وعشرينَ ونحوِه، إلّا أنّه دخله معنى العمومِ؛ لأجلِ (إنْ)، كما في قولِه: ﴿**وَإِنِ ٱمرَأَةٌ**﴾[6]، ﴿**إِنِ ٱمرُؤٌاْ**﴾[7]))[8].

قال خالد الأزهريّ: (((**وشذّ: جئت بلا شيءَ، بالفتح**) على الإعمال والتركيب، ووجهه أن الجارّ دخل بعد التركيب، نحو: لا خمسةَ عشرَ، وليس

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه: بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُوْلِ وَحَوْمَلِ
ينظر: ديوانه: ٨.
(٢) البرهان: ٣/٥.
(٣) من الآية (١١٦) من سورة المائدة.
(٤) البرهان: ٣/٣١٠-٣١١.
(٥) من الآية (٦) من سورة التوبة.
(٦) من الآية (١٢٨) من سورة النساء.
(٧) من الآية (١٧٦) من سورة النساء.
(٨) البرهان: ٤/٢٢٠-٢٢١.

حرفُ الجرِّ مُعَلَّقًا، بل (لا) وما رُكِّبَ معها في موضع جرّ؛ لأنهما جريا مجرى الاسم الواحد، قاله ابن جنّي في كتاب **(القَدّ)**))[1].

وقال: (((**وحُلَكَى**) – بالحاء المهملة – لدُوَيبة. قال أبو عليّ الفارسيّ: هي مقصورة. حكاه عنه ابن جنّي في **(القَدّ)**. **(وقد تبيّن)** من عدم اشتهار ما ذكر **(أن عدّ الناظم لـ (فُعْلَى) في الأوزان المشهورة مشكل)**؛ لأنها من الأوزان النادرة، بل قال خطّاب الماردي: إنها شاذّة))[2].

قال السيوطي: ((وأنشد:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ

قال ابن جنّي في **(ذا القَدّ)**: قائله بعض بني سعد. وتمامه:

وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا[3]))[4].

وقال: ((وفي **(ذي القَدّ)** لابن جنّي، قال أبو عليّ: قولهم: (بحسبِك أنْ تفعلَ كذا)، ليس من قولهم: (حسبُك يتمّ الناس)، وإنما هي التي في قولك: فإنّ حسبك الله؛ والدليل عليه ظهور خبرها، وتلك التي في قولهم: (حسبُك يتمّ الناس)، هي التي قال أبو عمرو فيها: إنها مبنيّة مع إضافتها إلى الكاف))[5].

وقال: ((وهذه أسماء الكتب التي نظرتُها على هذا الكتاب، ولخّصتُه منها... ومن كتب اللغات، والغريب، والعربية، والإعراب:... المحتسب في توجيه الشواذّ لابن جنّي، الخصائص له، الخاطريّات له، **(ذا القَدّ)** له...))[6].

---

(١) التصريح: ٢٣٧/١.
(٢) التصريح: ٢٨٩/٢.
(٣) البيت من الطويل، ويُنسب إلى بعض بني سعد. ينظر: شرح شواهد المغني: ٢٢٠/١، وإلى بعض العرب في الخزانة: ١٣٠/٤. وهو بلا نسبة في المحتسب: ٣٢٨/١، وشرح المفصّل: ٧٥/٨، والمقرّب: ١٠٣/١، والجنى الداني: ٣٢٥، والمقاصد النحوية: ٦٣٦/٢، والخزانة: ١٤٩/١٠، ٢٥٠.
(٤) شرح شواهد المغني: ٢٢٠/١.
(٥) عقود الزبرجد: ٦٨/٢.
(٦) الإتقان: ٢٢/١-٢٦.

وقال: ((وفي كتاب **(ذا القَدّ)** لابن جنّي أنّ منه: ﴿**ءَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَينِ**﴾[1]، وإنما المُتَّخَذُ إلهًا عيسى دونَ مريمَ))[2].

وقال: ((وفي كتاب **(ذا القَدّ)** لابن جنّي أنّ منه: ﴿**ءَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَينِ مِن دُونِ ٱللَّهِ**﴾[3]، وإنما المُتَّخَذُ إلهًا عيسى دونَ مريمَ))[4].

وقال: ((واعلمْ أني لخّصتُ فيه مهمّات ممّا في (حواشي الكشاف) السابق ذكرها ما له تعلّق بعبارة الكتاب، وضممتُ إلى ذلك نفائس تُستجاد وتُستطاب ممّا لخّصتُه من كتب الأئمة الحافلة، كتذكرة أبي عليّ الفارسيّ، والخصائص، والمحتسب، و **(ذا القَدّ)** لابن جنّي، وأمالي ابن الشجريّ، وأمالي ابن الحاجب، وتذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام، ومغنيه... غير ناقل حرفًا من كلام أحدٍ إلّا معزوًّا إليه؛ لأن بركة العلم عزوه إلى قائله))[5].

وقال: ((... وتتبّعتُ فوائد الكتب القديمة، وزوائدها التي هي كالدرر اليتيمة، وراجعتُ (تذكرة) أبي عليّ الفارسيّ، و(الحجّة) له، وكتب أبي الفتح بن جنّي، كتذكرته المسمّاة بـ (الخاطريّات)، و**(ذا القَدّ)**، و(سرّ الصناعة)، و(المحتسب)، و(التعاقب)، و (الخصائص)، و(إعراب مشكل الحماسة)، و(إعراب مشكل ديوان المتنبّي)...))[6].

وقال: ((ومن أحكامها: ما ذكره أبو حيّان في (شرح التسهيل)، قال: لا نعلم أحدًا أجاز الفصل بين همزة الاستفهام والمستَفهم عنه إلّا يونس، قال في قوله:

---

(١) من الآية (١١٦) من سورة المائدة.

(٢) الإتقان: ١٥١٩/٥.

(٣) من الآية (١١٦) من سورة المائدة.

(٤) معترك الأقران: ٢٥٧/١.

(٥) نواهد الأبكار: ١٨/١-١٩.

(٦) الفتح القريب: ٢.

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيْكَ وَمِيْضَهُ ... ...[1]

إن الهمزة للاستفهام، لا للنداء، والمعنى: أترى يا حَارِ برقًا؟

قال: ولا يجوز أن يُجعل نداءً؛ لأن المعنى في (ترى) على الاستفهام، ولا يجوز حذف حرفه إلّا لدليل.

وقال ابن جنّي في **(ذا القَدّ)**: الهمزة في:

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا ... ...

للاستفهام، لا للنداء، وفصل بالنداء بينها وبين الفعل.

قال أبو عليّ: ويدلّ على أنها للاستفهام قولُه:

فَدَعْ ذَا وَلَكِنْ هَلْ تَرَى ضَوْءَ بَارِقٍ ... ...[2]))[3].

وقال: ((قال الخوارزميّ: أصل (إنْ) للشرط، إلّا أن الشرط لمّا كان عدمًا قبل وقوع المشروط، خرجت (إنْ) إلى معنى النفي.

وقال الزمخشريّ في (المفصّل): (إنْ) بمنزلة (ما) في نفي الحال. وتبعه شرّاحه الأندلسيّ، وابن يعيش، والسخاويّ، وابن الحاجب.

لكنْ في **(ذا القَدّ)** لابن جنّي: قال أبو عليّ: القياس في (إن) النافية أن لا يُنصب بها الخبر؛ لأنها لم تختصّ بنفي الحال اختصاص (ما)، فلم تُشَبَّهْ بـ (ليس)، وما علمنا أنها أُعملت، فإن جاء ذلك فللتشبيه لها بـ (ليس)، لا لأجل النفي وحده. انتهى))[4].

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه: كَلَمْعِ اليَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ
وهو لامرئ القيس. ينظر: ديوانه: ٢٤. وفيه: ((كَأَنَّ)) مكان ((أُرِيْكَ)).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه: يُضِيْئُ حَبِيًّا فِي ذُرًى مُتَأَلِّقِ
وهو لخُفَاف بن نُدْبَة السُّلَمِيّ. ينظر: شعره: ٣٦. وينظر: الأصمعيّات: ٢٥، ومنتهى الطلب من أشعار العرب: ١/١٢٠. وهو بلا نسبة في المحتسب: ١/١٠٥.

(٣) الفتح القريب: ١٦٦.

(٤) الفتح القريب: ٢٥٨-٢٥٩.

وقال: ((**فائدة:** قال ابن جنّي في **(ذا القَدّ)**: سألتُ أبا عليّ عن قول الشاعر:

بَيْنَمَا نَحْنُ مُرْتِعُوْنَ بِفَلْجٍ قَالَتِ الدُّلَّحُ الرّوَاءُ: إِنِيْهِ[1]

فقال: (إنْ) التي تصحب الإنكار لا تَحْسُنُ هنا، فقال بعضُ الحاضرين: ذهب أحمد بن يحيى إلى أنه صوتُ صَبِّ المطرِ، مثل: (قَبْ) للسيف، و(طِيْخِ) للضحك.

فقلتُ: إنما سألتُ: هل تجد له وجهًا من طريق الصناعة؟ فإنّني قد وجدتُ لذلك طريقًا.

قال أبو عليّ: أفذهبتَ إلى أنه بمعنى (إنْ) للتحقيق، إلّا أنها خُفِّفَتْ؟

فقلتُ: أفتقولُ: إن المدّةَ بعدها اشتباعٌ للكسرة التي يُحدثها الوقوفُ في الشعر على الحرف الصحيح الساكن، نحو:

... ... **كَأَنْ قَدِي**[2]؟

فقال: نعم.

قلتُ: فإن هذا الحرف الليّن إذا حدث في القافية لم يتجاوز إلى شيء بعده، نحو:

... ... **كَأَنْ قَدِي؟**

وهذا قد تجاوز الياء في (إِنِيْهِ) إلى الهاء.

فقال: لا يُنكر؛ لمّا كان موضع وقف، وقد اجتلب حرفًا آخر للوقف.

---

(١) البيت من الخفيف، ولم أقف له على نسبة، وهو بلا نسبة في العين: ١٨٣/٣ (دلح)، والخصائص: ٢٣/١، ١٦٥/٢، والمبهج: ٩١، ومعجم مقاييس اللغة: ٢٩٥/٢ (دلح)، والتذييل والتكميل: ٣٠١/٧.

(٢) جزء بيت من الكامل، وتمامه:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأْنْ قَدِي

وهو للنابغة الذبياني. ينظر: ديوانه: ٨٩. وفيه: ((قَدِ)) مكان ((قَدِي)).

قال ابن جنّي: والذي عندي أنا فيه أنه أمرٌ من (آنَ يَئِيْنُ)، أي: أُحْضُرْ، ثم زاد عَلَمَ التأنيث، والضمير، وهو الياء التي كانت حُذفت لالتقاء الساكنين، أعني عين الفعل؛ لأنه أجرى عَلَمَ الضمير مُجرى المنفصل، كما قرأ ابن مسعود[1]: ﴿**فَقُلَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا**﴾[2]، وجاء بالهاء منصوبةَ الموضعِ، إمّا على أن المراد: احضري فيه، ثم حذف الجارّ، وواصل الفعل، كقوله:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا ... ...[3]

وإمّا أن يكون عدّى (إنْ)؛ لأنه في معنى (حضر)، و (حضر) متعدٍّ، فيكون معنى البيت: بينما نحن في ذلك المكان قالت السحابُ الثقالُ بعضُها لبعضٍ: احضري في هذا المكان وصُبِّي فيه، وهذا لا ينافي قولَ مَن قال: إن (إِنِيْهِ) اسمُ صوتِ المطرِ إذا انصبّ؛ لأنه هو الذي أردتُه أيضًا))[4].

وقال: ((في **(ذا القَدّ)** لابن جنّي: قال أبو عليّ: لم تعمل (أنْ) في فعل الحال؛ لأنه يُعلم بلفظ المصدر، وأُعملت في الآتي والماضي؛ لأنهما لا يُعلمان بلفظ المصدر، فإنّما اجتُلبت؛ لتجعل المصدر آتيًا وماضيًا، فلمّا كان لفظ المصدر يدلّ على الحال، لم يُحتَج إليها في ذلك، واحتيج إليها فيما لا دلالة له عليه بلفظ المصدر، وهو الآتي والماضي.

و(أنْ) في هذا الباب مثل (ذي)؛ لأنّ (ذا) اجتُلبت لأن تُوصف بالجواهر، إذ كانت لا سبيل إلى أن يُوصف بها، فقالوا: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ، فإن كان مضمرًا لم يُحتَج إلى (ذي)؛ لأن الصفة قد عُرفت.

---

(١) بحذف الواو. ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١٦٠/٣، ومختصر في شواذّ القرآن: ١٥٥، والخصائص: ٨٩/٣. وقرأ الجماعة بإثباتها.

(٢) من الآية (٤٤) من سورة طه.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه: قَلِيْلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ
وهو لرجل من بني عامر. ينظر: الكتاب: ١٧٨/١، وشرح المفصّل: ٤٦/٢. وهو نسبة في المقتضب: ١٠٥/٣، والكامل في اللغة والأدب: ٤٩/١، وكتاب الشعر: ٤٥، وأمالي ابن الشجري: ٧/١، ٢٨٧، ٢٢٦/٣، والخزانة: ١٨١/٧.

(٤) الفتح القريب: ٣٠٤-٣٠٧.

ومثل (ذي) و(أنْ) – فيما ذكرنا – (الذي)؛ لأنها اجتُلبت لأن تُوصف المعارف بالجمل؛ إذ لم يكن سبيلٌ إلى ذلك، فإذا كان الاسمُ نكرةً لم يُحتَج إلى (الذي)، كما لا يُحتاج إلى (أنْ) مع الحال، وإلى (ذي) مع الإضمار.

ويوضّح أن (أنْ) لا تعمل عندهم في فعل الحال، امتناعهم من أن يُعملوا فيها العِلْم، وإعمالهم فيها ما لم يتحقّق، كالرجاء، والطمع، والخوف، ولو كانت عاملة في فعل الحال، لجاز أن يعمل فيها العِلْم؛ لِمَا في فعل الحال من التحقّق بمشاهدته التي ليست في المنقضي والآتي، فلمّا لم يُعملوا فيها العِلْم، وأعملوا فيها ما ليس بثابتٍ، دلّ ذلك على أنها عاملة فيما ليس بثابتٍ، ولا شيء أقرب إلى ما ليس بثابتٍ من الحال؛ لاختصاصها بالمشاهدة، وذلك على أن لـ (لا) وما عملت فيه اختصاصًا ليس في المصدر اللفظيّ؛ لأنه يجوز أن تقول: ضربت أنْ ضربت، كما تقول: ضربت ضربًا، فتؤكّد بذلك كما تؤكّد بـ (ضرب)، وأنه لا يجوز أن تصف (أنْ ضربت)، و(تضرب)، كما يجوز أن تصف (ضربًا)، فتقول: ضربًا شديدًا؛ ولهذا كان قراءةُ مَن قرأ[1]: ﴿**فَمَا كَانَ جَوَابَ قَومِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ**﴾[2]، فجعل (أنْ قالوا) اسم (كان)[3]، أجودَ من قراءة[4] مَن جعل (جوابَ قومِه) اسم (كان)؛ لأنه لمّا كان (أنْ قالوا) لا يجوز وصفُه، و(جوابَ قومِه) يجوز وصفُه، دلّ ذلك على أنه أشدّ اختصاصًا من (جوابَ قومِه)، فكان أولى بأن يكون اسم (كان) من (جوابَ قومِه)، كما تكون المعرفة أولى بـ (كان) من النكرة لأجل تعريفها.

---

(١) بنصب (جواب)، وهي قراءة الجمهور.

(٢) من الآية (٥٦) من سورة النمل.

(٣) و (جوابَ) خبرها مقدّم.

(٤) برفع (جواب)، وهي قراءة الحسن، وابن أبي إسحاق، والأعمش. ينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٢١٧/٣، والمحتسب: ١٤١/٢، والكشّاف: ٤٦٣/٤، والبحر المحيط: ٨٣/٧، والإتحاف: ٣٣١/٢.

فلو كان (أنْ) تدخل على جميع ضروب الفعل، كما يدلّ المصدر على جميع ضروب الفعل، لجرت مجراه في جواز وصفه والتأكيد به، فلمّا لم تجرِ مجراه في ذلك، دلّ على أنها لم تجرِ مجراه فيما ذكرنا؛ لاختصاصها بحالٍ ليست له، وقد ثبت دخولُها على لفظ الماضي، ودخولها على الآتي بدخول أختها (لن) على ذلك، فلم يبقَ لذلك إلّا امتناعُ دخولها على فعل الحال))[1].

وقال: ((في **(ذا القَدّ)** لابن جنّي: قال أبو عليّ: ليس معنى الانطلاق والمشي في هذه الآية قطع الأماكن، بل معنى الانطلاق هو الذهاب في الكلام، مثل: قوله تعالى: ﴿**وَٱلَّذِينَ يَسعَونَ فِي ءَايَٰتِنَا**﴾[2]. ومعنى المشي: هو الدُّؤُوب والملازمة والمداومة على عبادتها))[3].

وقال: ((فائدة: قال ابن جنّي في **(ذا القَدّ)**: حضر عند أبي عليّ مَن عنده كتاب (الهوش والبوش) عن أبي زيد، فوجدتُ في آخره بخطّ أبي عبد الله بن مُقْلَة: (وهو مَئِنَّةٌ من كذا)، فيه قولان:

أحدهما: أن يكون (مَفْعِلَة)، من (إنَّ) بمعنى نَعَم في قوله:

... ... **فَقُلْتُ: إِنَّهْ**[4]

لأنها تحقيقٌ.

والأحسنُ أنه من قولهم: (جاءني هذا الأمرُ وما مَأَنْتُ مَأْنَهُ)، أي: ما اهتممتُ به.

فأنكر أبو عليّ قولَه أنه من (إنَّ). وهو كما قال؛ لأنه لا يجوز الاشتقاقُ من الحروف.

---

(١) الفتح القريب: ٣٦١-٣٦٢.

(٢) من الآية (٣٨) من سورة سبأ.

(٣) الفتح القريب: ٣٩٢.

(٤) جزء بيت من مجزوء الكامل، وتمامه: وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إِنَّهْ

وهو لعُبيد الله بن قيس الرقيّات. ينظر: ديوانه: ٦٦.

وقال: قد أنشد أبو عُبيد في كتاب (غريب الحديث)[1] بيتًا آخره:

... ... **تَمْئِنَةٍ لِغَيْرِ مُعَرَّسِ**[2]

وهذا من لفظه ومعناه، فالميمُ كما ترى فيه أصلٌ؛ فـ (مَئِنَّة) على هذا (فَعِلَّة)))[3].

وقال: ((قال السخاويّ في (شرح المفصّل): تأتي (أَنّ) بمعنى (لعلّ)، قال الله تعالى: ﴿**وَمَا يُشعِرُكُم أَنَّهَا إِذَا جَاءَت لَا يُؤمِنُونَ**﴾[4]، في قراءة الفتح، أي: لعلّها...

وفي **(ذا القَدّ):** قلتُ لأبي عليّ: أفيكون لـ (أَنَّ) موضعٌ من الإعراب إذا كان معناها معنى (لعلّ)؟

فقال: لا موضع لها، كما لا موضع لـ (لعلّ)، فراجعته فيه فأقام عليه.

قال ابن جنّي: وهو عندي كما ذكر؛ لأنه لا يُنكر اتّفاق المعاني مع اختلاف الألفاظ))[5].

وقال: ((فائدة: في **(ذا القَدّ):** قال أبو عليّ: لم يجز: أيّهم عندك، أم زيد؟ على المعادلة، ولا غيرها من الانقطاع؛ لأن (أيًّا) قد انتظمت الكلّ، فلم يُحتَج معها إلى (أم)))[6].

---

(١) ينظر: ٧٣/٥.

(٢) جزء بيت من الكامل، وتمامه: فَتَنَاوَمُوْا شَيْئًا فَقَالُوْا: عَرِّسُوْا مِنْ غَيْرِ تَمْئِنَةٍ لِغَيْرِ مُعَرَّسِ
وهو للمرّار بن سعيد الفقعسيّ. ينظر: المرّار بن سعيد الفقعسيّ حياته وما تبقّى من شعره: ١٦٧، وتهذيب اللغة: ٥٠٩/١٥ (مأن)، ٥٦٣ (أنّ)، وغريب الحديث للخطّابي: ٢٥٩/٢، والصّحاح: ٢١٩٩/٦ (مأن)، واللسان: ٢٩/١٣ (أنن)، ٣٩٧ (مأن)، وبلا نسبة في غريب الحديث لابن سلّام: ٧٣/٥، واللسان: ٢٥١/٦ (همس).

(٣) الفتح القريب: ٤٦٥-٤٦٦.

(٤) من الآية (١٠٩) من سورة الأنعام.

(٥) الفتح القريب: ٤٨٠-٤٨٢.

(٦) الفتح القريب: ٥٧١-٥٧٢.

وقال: ((فائدة منه: أنشد أبو عليّ:

بَاتَ يُقَاسِي أَمْرَهُ أَمُبْرَمُهْ أَعْصَمُهُ أَمِ النَّخِيلُ أَعْصَمُهْ[1]؟

قال: و(أم) هذه لا تخلو من أن تكون متّصلة أو منقطعة، فلا تكون المنقطعة؛ لصغر المعنى وضعفه، وإن جعلتَها المتّصلة قَبُحَ أيضًا؛ لأنك تقول في المتّصلة: أزيدٌ عندك، أم عمرٌو؟ ولا تقول: أزيدٌ عندك، أم عمرٌو عندك؟

وإذا كان الأمرُ كذلك، وكان معنى البيت على معنى الاتّصال، علمتَ أنّ (أَعْصَمُه) بعد (النخيل) إنما جاء به توكيدًا، فكأنه قال: أَمُبْرَمُه أَعْصَمُه، أم النخيل؟ ثم جاء بـ (أَعْصَمُه) توكيدًا وتكريرًا لـ (أَعْصَمُه) الأوّل))[2].

وقال: ((فائدة منه: قال أبو عليّ: إذا قلتَ: آلحسنُ أو الحسينُ أفضلُ، أم ابنُ الحنفيّةِ؟ فجوابُه على لفظِه: أحدُهما؛ لأنه لمّا عطف بـ (أو) فكأنه قد قال: أحدُ هذين أفضلُ، أم ابنُ الحنفيّةِ؟ فمن هنا كان صحّةُ الجوابِ على حقيقةِ اللفظِ أحدَهما، إلّا أن يكون المسؤول على رأي كثيرٍ[3].

قال: وإذا قلتَ: آلدُّرُّ أو الزجاجُ أفضلُ، أم الياقوتُ؟ فليس جوابُه: أحدَهما؛ لأنه لا يجوز أن يُفضّل الزجاجُ على الياقوت، وإنّما ينبغي أن يقول: الدُّرُّ، أو أن يقول: الياقوتُ. فهذا فرقٌ يبيّن المسألتين، فقسْ عليه))[4].

وقال: ((قوله: نحو: ﴿**فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ**﴾[5]. في **(ذا القَدّ)** لابن جنّي: سألتُ أبا عليّ الفارسيّ: كيف جاز لِمَا بعد الفاء أن يعمل فيما قبلها في نحو قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ**﴾؟

---

(١) البيتان من مشطور الرجز، وهما للعجّاج. ينظر: ديوانه: ١٤١/٢. وفيه: ((السَّحِيْلُ)) مكان ((النَّخِيلُ)). وينظر: المعاني الكبير في أبيات المعاني: ١٢٦٧/٣، والمبهج: ٤٤، وسمط اللآلئ: ٢٣٧/١. وهما بلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١١٥١/٣.

(٢) الفتح القريب: ٥٧٢.

(٣) ضبطها المحقّق هكذا: ((كُثَيِّر))، وهو وهمٌ منه، والعجيب أنه ترجم للشاعر كُثَيِّر عَزَّة!

(٤) الفتح القريب: ٥٧٣.

(٥) الآية (٩) من سورة الضحى.

فقال: الفاء في نحو هذا ليس بمنقطعٍ ما بعدها عمّا قبلها؛ ألا ترى أنها مع ما بعدها في الجزاء في موضع جزمٍ بما قبلها؟ فقد ترى إلى اتّصالها به اتّصال المعمول بالعامل))[١].

وقال: ((فائدة: في **(ذا القَدّ)**: قال أبو عليّ: وقوفُك في: إمّا تفعلنّ، على (ما) في (إمّا) يدلّ على أنّ (ما) لتوكيد الحرف نفسه، ولو كانت لتوكيد الفعل لوقفتَ على (إنْ)، ثم ابتدأتَ، فقلتَ: ما تفعلنّ، كقولك مبتدئًا: لتفعلنّ))[٢].

قال عبد القادر البغداديّ: ((وهذا البيت نسبه ابن جنّي في كتاب **(ذا القَدّ)** لبعض العرب))[٣].

وقال: ((قال ابن جني في كتاب **(القَدّ)** – وهو كتاب جمعه من كلام شيخه أبي عليّ –: هذا البيت لبعض العرب))[٤].

وقال: ((وقال السيوطيّ في (شرح أبيات المغني): ونقل ابن جنّي في **(ذي القَدّ)** عن أبي عليّ أنه أراد: وكُلِّ لَيْلَةٍ، ثم أشبع فتحة اللام، فصارت لَيْلَاة[٥]. انتهى))[٦].

المبحث الثاني: آراء ابن جنّي المنسوبة إليه في الكتاب.

ذكرتُ قبلُ – عند حديثي عن مادّة الكتاب – أن الكتاب ليس مقتصرًا على ما جمعه ابن جنّي من شيخه أبي عليّ كما قيل، ولم يكن ابن جنّي مجرّد ناقلٍ لأقوال شيخه وأقوال العلماء الآخرين، بل كان يحاور شيخه، ويعترض عليه، كما أنه ضمّن الكتاب بعضًا ممّا أبداه هو من آراءٍ وأقوالٍ، مصدّرًا إياها بعباراتٍ تدلّ

(١) الفتح القريب: ٦٩٢-٦٩٣.

(٢) الفتح القريب: ٧٤٩.

(٣) الخزانة: ١٣٢/٤.

(٤) شرح أبيات المغني: ١١٩/٢.

(٥) يُشير بهذا إلى قول الراجز: في كُلِّ يومٍ مَّا وَكُلِّ لَيْلَاهْ

(٦) شرح شواهد شرح الشافية: ١٠٣/٤.

على نسبتها إليه؛ وهذا دليل على أن ابن جنّي كان يتمتّع بعقلية مكّنته من القدرة على التحليل والإبداع والابتكار، وأنه كان ذا فكرٍ مستقلٍّ، وشخصيةٍ علميةٍ فذّةٍ.

وأُشير هنا إلى أنه ليس من أهداف البحث دراسة المسائل الواردة في النصوص المنقولة عن الكتاب دراسةً مستفيضةً؛ لذا سأكتفي بتلخيص رأي ابن جنّي المنسوب إليه في الكتاب فقط، وآراؤه التي بثّها في ثنايا هذا الكتاب هي:

١- (حُمْر) وأمثاله ممّا كان على ((فُعْل)) ساكن العين في الأصل، وليس أصله التثقيل ثمّ سُكّن؛ والدليل على ذلك أنه لو كان أصله التثقيل لكثر في غير الشعر[١].

٢- وجوب تذكير اسم التفضيل المقترن بـ (مِن)[٢].

٣- جواز تسمية الشرط يمينًا[٣].

٤- (إن) الشرطية تفيد معنى التكثير[٤].

٥- وجه إعمال (لا) في نحو: جئتُ بلا شيءَ: ((أن الجارّ دخل بعد التركيب، نحو: لا خمسةَ عشرَ، وليس حرفُ الجرّ مُعَلَّقًا، بل (لا) وما رُكِّبَ معها في موضع جرّ؛ لأنهما جريا مجرى الاسم الواحد))[٥].

٦- الهمزة في قول امرئ القيس:

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيْكَ وَمِيْضَهُ كَلَمْعِ اليَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

للاستفهام، لا للنداء، وفصل بالنداء بينها وبين الفعل[٦].

٧- (إِنِيْهِ) في قول الشاعر:

بَيْنَمَا نَحْنُ مُرْتِعُونَ بِفَلْجٍ قَالَتِ الدُّلَّحُ الرِّوَاءُ: إِنِيْهِ

---

(١) ينظر: المفتاح: ٢/٥٤٤.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ١٠/٢٥٤.
(٣) ينظر: البرهان: ٢/٣٧٤.
(٤) ينظر: البرهان: ٤/٢٢٠.
(٥) التصريح: ١/٢٣٧.
(٦) ينظر: الفتح القريب: ١٦٦.

فعل أمر من (آنَ يَئِيْنُ)، أي: أُحْضُرْ[١].

٨- (مَئِنَّة) من قولهم: ((هو مَئِنَّةٌ مِن كذا))، على وزن (فَعِلَّة)، وليس على وزن (مَفْعِلَة)، من (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)؛ لأنه لا يجوز الاشتقاق من الحروف[٢].

٩- لا موضع لـ (أَنَّ) من الإعراب إذا كانت بمعنى (لعلّ)[٣].

المبحث الثالث: أثر الكتاب في النحويّين من خلال النصوص المنقولة عنه.

للكتاب أثرٌ بيّن في العلماء اللاحقين لابن جنّي؛ حيث نقلوا عنه بعضًا من نصوصه في كتبهم[٤]، وأحالوا عليه، بل إن جلال الدين السيوطي قد نصّ في مقدّمة ثلاثة من كتبه على أنه من المصادر التي اعتمد عليها في تأليفها[٥]؛ وهذا دليلٌ على القيمة العلمية للكتاب، وعلى المنزلة والشهرة التي كان يحظى بها ابنُ جنّي بين العلماء.

ومن هؤلاء العلماء الذين تأثّروا بالكتاب:

١- ابن عصفور (ت٦٦٩هـ).

يُعَدُّ ابن عصفور - حسب علمي - أوّل من نقل لنا نصوص كتاب (ذا القَدّ)، وقد نقل عنه في ثلاثة من كتبه، هي: (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح)[٦]، و(الممتع الكبير في التصريف)[٧]، و(ضرائر الشعر)[٨].

---

(١) ينظر: الفتح القريب: ٣٠٦.

(٢) ينظر: الفتح القريب: ٤٦٦.

(٣) ينظر: الفتح القريب: ٤٨٢.

(٤) ذكرت هذه النصوص في المبحث الأوّل من هذا الفصل.

(٥) ينظر: الإتقان: ٢٦/١، ونواهد الأبكار: ١٩/١، والفتح القريب: ٢.

(٦) ينظر: ٥٤٤/٢.

(٧) ينظر: ٢٩٩-٣٠٠.

(٨) ينظر: ١١٠.

٢- ابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ).

نقل ابن أبي الربيع عن كتاب (ذا القَدّ) في كتابين من كتبه، هما: (البسيط في شرح الجمل)[١]، و(الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح)[٢].

٣- ابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ).

نقل عنه ابن دقيق في كتابه (شرح الإلمام بأحاديث الأحكام)[٣].

٤- أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ).

نقل عنه في كتابيه: (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل)[٤]، و(منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك)[٥].

٥- أبو إسحاق الشاطبيّ (ت٧٩٠هـ).

نقل عنه في كتابه (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)[٦].

٦- بدر الدين الزركشيّ (ت٧٩٤هـ).

نقل عنه في كتابه (البرهان في علوم القرآن)[٧].

٧- الشيخ خالد الأزهريّ (ت٩٠٥هـ).

نقل عنه في كتابه (التصريح بمضمون التوضيح)[٨].

٨- جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ).

وهو أكثر العلماء الذين نقلوا عن هذا الكتاب، وإليه يعود الفضل- بعد الله- في حفظ كثيرٍ من نصوصه، وقد نقل عنه في كتبه الآتية: (الإتقان في علوم

---

(١) ينظر: ٢/١٠٠٩-١٠١٠.
(٢) ينظر: ٣/١٠٠٨.
(٣) ينظر: ٤/٤٢٢.
(٤) ينظر: ١٠/٢٥٤.
(٥) ينظر: ٢٧٠.
(٦) ينظر: ٤/٢٦٣، ٣٠٣.
(٧) ينظر: ٢/٢٨٦، ٣٧٤، ٣/٥، ٣١٠-٣١١، ٤/٢٢٠-٢٢١.
(٨) ينظر: ١/٢٣٧، ٢/٢٨٩.

القرآن)[١]، و(معترك الأقران في إعجاز القرآن)[٢]، و(عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي)[٣]، و(نواهد الأبكار وشوارد الأفكار)[٤]، و(شرح شواهد المغني)[٥]، و(الفتح القريب = حاشية على مغني اللبيب)[٦].

٩- عبد القادر البغداديّ (ت ١٠٩٣هـ).

نقل عنه في ثلاثة من كتبه، هي: (خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب)[٧]، و(شرح أبيات مغني اللبيب)[٨]، و(شرح شواهد شرح الشافية للرضيّ)[٩].

فهذا ما تيسّر لي الوقوف عليه من أثر الكتاب البارز في العلماء اللاحقين، وهي نماذجُ تكفي لبيان قيمته العلمية المتميزة، وجعله محطّ أنظار المشتغلين بهذا العلم.

**

(١) ينظر: ٢٦/١، ١٥١٩/٥.
(٢) ينظر: ٢٥٧/١.
(٣) ينظر: ٦٨/٢.
(٤) ينظر: ١٩/١.
(٥) ينظر: ٢٢٠/١.
(٦) ينظر: ٢، ١٦٦، ٢٥٩، ٣٠٤-٣٠٧، ٣٦١، ٣٩٢، ٤٦٥-٤٦٦، ٤٨٢، ٥٧٢، ٥٧٣، ٦٩٢-٦٩٣، ٧٤٩.
(٧) ينظر: ١٣٢/٤.
(٨) ينظر: ١١٩/٢.
(٩) ينظر: ١٠٣/٤.

الخاتمة:

وبعد التطواف مع هذا الأثر النفيس من آثار ابن جنّي المفقودة، وهو كتاب (ذا القَدّ)، وجمع ما تناثر من نصوصه، ودراستها دراسةً منهجيةً؛ فإنني أسجّل جملةً من أهمّ النتائج التي كشفت عنها هذه الدراسة، وهي:

١- لا يُعرف من نسب ابن جنّي غير اسم أبيه؛ ولعلّ ذلك يعود إلى أنه غير عربي، فأبوه جِنِّي كان مملوكًا روميًّا (يونانيًّا) لسليمان بن فهد بن أحمد الأزديّ الموصليّ.

٢- وُلد أبو الفتح في مدينة الموصل، وقد اختُلف في السنة التي وُلد فيها، والراجح أن ولادته كانت سنة (٣٢٢هـ).

٣- ابن جنّي عالم فذّ؛ فهو أحد أئمّة النحو المشهورين، وآثاره جديرة بأن تلقى العناية، وأن تحظى بانصراف الهمّة إليها، قال عنه ياقوت الحمويّ: ((... وصنّف في ذلك كتبًا أبرَّ بها على المتقدّمين، وأعجز المتأخّرين...))[(١)]، وقال عنه عبد الباقي اليمانيّ: ((صاحب التصانيف الجليلة، والاختراعات العجيبة))[(٢)].

٤- كتاب (ذا القَدّ) لا يزال في عداد الكتب المفقودة.

٥- ابن جنّي لم يذكر هذا الكتاب ضمن الإجازة التي نقلها عنه ياقوت الحمويّ في كتابه (معجم الأدباء)، وهي إجازته مصنّفاته للشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر أن يرويها عنه، بل ذكره الحمويّ في الكتب التي لم تتضمّنها هذه الإجازة؛ وهذا دليل على أن هذا الكتاب من كتب ابن جنّي التي ألّفها في آخر حياته.

---

(١) معجم الأدباء: ٤/١٥٩٤.

(٢) إشارة التعيين: ٢٠٠.

٦- لم يُشر ابن جنّي إلى هذا الكتاب في أيٍّ من مؤلَّفاته التي بين أيدينا، وقد عُرف عنه أنه يُحيل كثيرًا على ما سبق تفصيله من المسائل في كتبه التي صنّفها قبل ذلك؛ وربّما يعود السبب في ذلك إلى أن هذا الكتاب كان من آخر المؤلَّفات التي صنّفها.

٧- لم يرد اسم الكتاب في أيٍّ من كتب معاصري ابن جنّي، ولا في كتب أحدٍ من تلاميذه.

٨- اختلف عنوان الكتاب في المصادر التي ترجمت لابن جنّي أو نقلت بعض نصوص كتابه، وقد رجّحت أن عنوانه (ذا القَدّ)، وأن (ذا) فيه اسم إشارة؛ وذلك لأسبابٍ ذكرتها في موضعها.

٩- لم تذكر الكتب التي بين أيدينا سبب تسمية ابن جنّي لهذا الكتاب.

١٠- لم تُشر الكتب التي بين أيدينا إلى ضبط الحرف الأوّل من الكتاب، وقد رجّحت أنه بفتح القاف، وأن معنى (القَدّ) القَدْرُ أو المقدارُ، أي: الحجم.

١١- ثبوت نسبة الكتاب إلى ابن جنّي؛ وذلك لأمورٍ ذكرتها في موضعها.

١٢- بلغت النصوص التي ورد فيها ذكر هذا الكتاب - حسب ما وقفت عليه - تسعة وثلاثين نصًّا.

١٣- كتاب (ذا القَدّ) - حسب وصف بعض المترجمين لابن جنّي، ووفقًا للنصوص التي نُقلت عنه - كتاب نحويّ ما عدا نصوصًا قليلةً تناولت مسائل صرفية، وأخرى لغوية.

١٤- بدا لي من خلال النصوص المنقولة عن الكتاب أنه ليس كتابًا منهجيًّا مكوّنًا من أبواب مترابطة الموضوعات، وإنما هو عبارة عن مسائل نحوية وصرفية ولغوية متفرقة، لا يضبطها ضابط، ولا ينظمها ترتيب، ولا تبويب معيّن.

١٥- ما جمعه ابن جنّي عن شيخه أبي عليّ في هذا الكتاب قد تنوّع ما بين أسئلةٍ للتلميذ طرحها على شيخه، أو العكس، أو نقلٍ عن شيخه، وطريقة اعتماد ابن جنّي في الأخذ عن شيخه على السؤال والجواب لا تكاد تفارق مؤلَّفًا من مؤلَّفاته.

١٦- مادة هذا الكتاب ليست مقتصرةً على ما جمعه ابن جنّي من شيخه أبي عليّ كما قيل، واتّضح لي من خلال النصوص المنقولة عنه أن ابن جنّي لم يكن مجرّد ناقلٍ لأقوال شيخه، بل كان يحاوره، ويعترض عليه، كما أنه ضمّن كتابه بعضًا من أقوال العلماء الآخرين، وما أبداه هو من آراءٍ وأقوالٍ، مصدّرًا إياها بعباراتٍ تدلّ على نسبتها إليه؛ وهذا دليل على أنه كان يتمتّع بعقلية مكّنته من القدرة على التحليل والإبداع والابتكار، وأنه كان ذا فكرٍ مستقلٍّ، وشخصيةٍ علميةٍ فذّةٍ.

١٧- نقل ابن جنّي في هذا الكتاب عن ستّة من علماء النحو واللغة دون التصريح بأسماء كتبهم، وهم: أبو عمر بن العلاء، وسيبويه، والأخفش الأوسط، والأصمعي، وثعلب، وشيخه أبو عليّ الفارسيّ.

١٨- أبو عليّ الفارسيّ هو مصدر ابن جنّي الرئيس في هذا الكتاب، وأكثر مَن تردّد اسمه فيه، وهذا أمر طبعيّ؛ فهو كما ذكر بعض مَن ترجم لابن جنّي أو نقل عنه قد جمع هذا الكتاب من كلامه.

١٩- كان لقراءة ابن جنّي العربية على شيخه أبي عليّ، وصحبته في أسفاره، وملازمته مدّة أربعين سنة، ووقوف شيخه على تصانيفه واستجاده إيّاها - أثرٌ ظاهرٌ في فكر ابن جنّي وعلمه، وامتلاكه أدوات النقد والتحليل.

٢٠- لم أقف في هذا الكتاب - من خلال النصوص المنقولة عنه - إلّا على مصدرين فقط من مصادر ابن جنّي من الكتب التي صرّح بالنقل عنها، وهما: (الهوش والبوش) لأبي زيد الأنصاريّ، و(غريب الحديث) لأبي عُبيد ابن سلّام.

٢١- سار ابن جنّي على نهج النحويّين الذين سبقوه، حيث عني بالشاهد لتأييد حكم يذهب إليه؛ فاستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته، وكلام العرب شعرًا ونثرًا.

٢٢- بلغت الآيات القرآنية التي استشهد بها ابن جنّي (٦) آيات، منها قراءتان.

٢٣- بلغت شواهد ابن جنّي من الشعر (١٢) بيتًا، عزا واحدًا منها إلى امرئ القيس، وثانيًا إلى بعض بني سعد دون ذكر اسم الشاعر، وترك الباقي دون نسبة، مكتفيًا بقوله: ((قال الشاعر))، أو ((قوله))، أو ((نحو))، أو نحو ذلك.

٢٤- تنوّعت طرق ابن جنّي في الاستشهاد بالأبيات، فتارةً يورد البيت كاملًا، وتارةً يورد شطرًا منه، وتارةً يورد جزءًا منه.

٢٥- استشهد ابن جنّي بثلاثة أقوال من أقوال العرب، وقد خلا الكتاب من الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف، وأمثال العرب.

٢٦- تبيّن من خلال النصوص المنقولة عن الكتاب بعض الملامح البارزة لمنهج ابن جنّي فيه، منها: اعتماده على السماع في إثبات الأحكام، وعنايته بالتعليل، وذكر مسائل الخلاف النحوي، واعتماده على طريقة السؤال والجواب في عرض المسائل.

٢٧- بلغت آراء ابن جنّي التي بثّها في ثنايا هذا الكتاب – من خلال ما نُقل عنه من نصوص – تسعة آراء.

٢٨- للكتاب أثرٌ بيّن في العلماء اللاحقين لابن جنّي؛ حيث نقلوا عنه بعضًا من نصوصه في كتبهم، ويُعَدُّ ابن عصفور أوّل مَن نقل لنا نصوصه، كما يُعَدُّ السيوطي أكثر العلماء الذين نقلوا عن هذا الكتاب، وإليه يعود الفضل – بعد الله – في حفظ كثيرٍ من نصوصه.

أسألُ اللهَ – سبحانه وتعالى – أن يتقبَّل منّي هذا العملَ، وأن يجعلَه خالصًا لوجهِه الكريمِ، وأن يعفوَ عنّي، ويغفرَ زلَلي فيه، وأن يختمَ بالصالحاتِ أعمالي، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

**

ثبت المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

أوّلًا: الرسائل العلمية:

١- جهود ابن جنّي في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، غنيم غانم الينبعاوي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية: جامعة أمّ القرى – مكّة المكرّمة، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٢- الفتح القريب (حاشية على مغني اللبيب)، جلال الدين السيوطي، من أوّل الكتاب إلى آخر مبحث (أمّا)، ت/ عبد الله أحمد الشنقيطي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية: الجامعة الإسلامية- المدينة المنوّرة، ١٤١٨-١٤١٩هـ.

٣- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، جلال الدين السيوطي، من أوّل الكتاب إلى الآية (٢٠) من سورة البقرة، ت/ أحمد حاج محمد عثمان، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين: جامعة أمّ القرى – مكّة المكرّمة، ١٤٢٣-١٤٢٤هـ.

ثانيًا: المطبوعات:

٤- ابن جنّي النحوي، د. فاضل صالح السامرائي، دار عمّار: عمّان، ط (١)، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.

٥- أبو الفتح بن جنّي وأثره في اللغة العربية: مجلّة المجمع العلمي العربي بدمشق، مج (٣٠)، ج (٣)، ومج (٣٠)، ج (٤)، ومج (٣٢)، ج (٢)، ومج (٣٢)، ج (٤).

٦- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنّا، ت/ د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب: بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة، ط (١)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٧- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ت/ مركز الدراسات القرآنية، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: المدينة المنوّرة، لا ط، لا ت.

٨- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويّين، عبد الباقي اليماني، ت/ د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية: الرياض، ط (١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٩- الأصمعيّات، عبد الملك بن قريب الأصمعي، ت/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، بيروت، ط (٥)، لا ت.
١٠- أضواء على آثار ابن جنّي في اللغة: الآثار المخطوطة والمفقودة، د. غنيم غانم الينبعاوي، معهد البحوث العلمية: جامعة أمّ القرى - مكّة المكّرمة، ط (١)، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
١١- إعراب القرآن، أبو جعفر النحّاس، ت/ د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة الحديثة، ط (١)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
١٢- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين: بيروت، ط (١٥)، ٢٠٠٢م.
١٣- أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين العاملي، ت/ حسن الأمين، لا ط، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٤- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، علي بن هبة الله بن ماكولا، ت/ عبد الرحمن المعلمي اليماني، و أ. نايف العبّاس، مصوّرة دار الكتاب الإسلامي عن دائرة المعارف العثمانية، ط (١)، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
١٥- أمالي ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن الشجري ت/ د. محمود محمّد الطناحي، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط (١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
١٦- إنباه الرواة على أنباء النحاة، أبو الحسن القفطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي: القاهرة، ومؤسّسة الكتب الثقافية: بيروت، ط (١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
١٧- الأنساب، أبو سعد السمعاني، ت/ الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مكتبة ابن تيميّة: القاهرة، ط (٢)، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
١٨- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية: بيروت، لا ط، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
١٩- البداية والنهاية، ابن كثير الدمشقي، ت/ د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر: مصر، ط (١)، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٢٠- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي. ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار عالم الكتب: الرياض، لا ط، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٢١- البسيط في شرح الجمل، ابن أبي الربيع، ت/ د. عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط (١)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
٢٢- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، الضَّبِّيّ، ت/ إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري: القاهرة، ودار الكتاب اللبناني: بيروت، ط (١)، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
٢٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية: بيروت، لا ط، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٢٤- البلغة في تاريخ أئمّة اللغة، الفيروزآبادي، ت/ بركات يوسف هبّود، المكتبة العصرية: بيروت، ط (١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٢٥- تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبِيدي، ت/ مجموعة من الأساتذة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، ط (٢)، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
٢٦- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ج (٢)، ترجمة/ د. عبد الحليم النجّار، دار المعارف: القاهرة، ط (٣)، ١٩٧٤م.
٢٧- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، أبو عبد الله الذهبي، ت/ د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط (١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٢٨- تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام. الخطيب البغدادي، ت/ د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط (١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٢٩- تاريخ العلماء النحويّين من البصريّين والكوفيّين وغيرهم، القاضي المفضّل بن محمد بن مسعر، ت/ د. عبد الفتّاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط (٢)، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
٣٠- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، جلال الدين السيوطي، ت/ د. حسن الملخ، و د. سهى نعجة، عالم الكتب الحديث: إربد، ط (٢)، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٣١- تذكرة الحفّاظ = طبقات الحفّاظ، أبو عبد الله الذهبي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٣٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسي، ت/ أ. د. حسن هنداوي، دار القلم: دمشق، وكنوز إشبيليا: الرياض، ط (١)، ١٤١٨/١٩٩٧م.
٣٣- التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، لا ط، لا ت.
٣٤- تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ت/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
٣٥- التقفية في اللغة، أبو البشر البَنْدَنِيجي، ت/ د. خليل إبراهيم العطيّة، مطبعة العاني: بغداد، لا ط، ١٩٧٦م.
٣٦- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، الحسن بن محمد الصغاني، ت/ عبد العليم الطحاوي وزميليه، مطبعة دار الكتب: القاهرة، لا ط، ١٩٧٠م.
٣٧- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، ت/ عبد السلام محمد هارون وزملائه، الدار المصرية للتأليف والترجمة: القاهرة، ط (١)، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
٣٨- الجنى الداني في حروف المعاني، ابن قاسم المرادي، ت/ د. فخر الدين قباوة، و أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٣٩- حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام، عبد القادر البغدادي، ت/ نظيف محرّم خواجة، فرانتس شتاينر: فيسبادن، ط (١)، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٤٠- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، ت/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط (١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٤١- الخصائص، أبو الفتح بن جنّي، ت/ د. محمّد عليّ النّجّار، دار الشؤون الثقافية العامّة: بغداد، لا ط، ١٩٩٠م.
٤٢- دُمْيَة القَصْر وعُصْرَة أهل العَصْر، ابن أبي الطيّب الباخرزي، ت/ د. محمد التونجي، دار الجيل: بيروت، ط (١)، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٤٣- دول الإسلام، أبو عبد الله الذهبي، ت/ حسن إسماعيل مروة، دار صادر: بيروت، ط (١)، ١٩٩٩م.

٤٤- ديوان امرئ القيس، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف: القاهرة، ط (٥)، ١٩٩٩م.

٤٥- ديوان عُبيد الله بن قيس الرقيّات، ت/ د. محمد يوسف نجم، دار صادر: بيروت، لا ط، لا ت.

٤٦- ديوان العجّاج (رواية الأصمعي وشرحه)، ت/ د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس: دمشق، لا ط، ١٩٧١م.

٤٧- ديوان الفرزدق، دار صادر: بيروت، ط (١)، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٤٨- ديوان النابغة الذبياني، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف: القاهرة، ط (٢)، ١٩٨٥م.

٤٩- روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الموسوي الخوانساري، ت/ أسد الله إسماعيليان، المطبعة الحيدرية: طهران، لا ط، ١٣٩٠هـ.

٥٠- سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، ت/ د. حسن هنداوي، دار القلم: دمشق، ط (٢)، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٥١- سِمْط اللآلئ في شرح أمالي القالي، أبو عُبيد البكري، ت/ عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، لا ط، ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م.

٥٢- سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله الذهبي، ت/ شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (٣)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٥٣- شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب، ابن العماد الحنبلي، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، لا ط، لا ت.

٥٤- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي، ت/ عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقّاق، دار المأمون للتراث: دمشق، لا ط، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٥٥- شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد، ت/ محمد خلوف العبد الله، دار النوادر: دمشق، ط (٢)، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٥٦- شرح ديوان الحماسة، أبو علي المرزوقي، نشر/ أحمد أمين، وعبد السلام محمد هارون، دار الجيل: بيروت، ط (١)، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٥٧- شرح شواهد شرح الشافية، عبد القادر البغدادي، ت/ محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية: بيروت، لا ط، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٥٨- شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي، تصحيح وتعليق/ محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي، لا ط، لات.
٥٩- شرح المفصّل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية: القاهرة، لا ط، لا ت.
٦٠- شعر خُفَاف بن نُدْبَة السُّلَمِيّ، ت/ د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف: بغداد، ١٩٦٨م.
٦١- الشعور بالعور، صلاح الدين الصفدي، ت/ د. عبد الرزّاق حسين، دار عمّار: عمّان، ط (١)، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
٦٢- الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، ت/ أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين: بيروت، ط (٢)، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٦٣- الصلة، ابن بشكوال، ت/ شريف أبو العلا العدوي، مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة، ط (١)، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
٦٤- ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، ت/ السّيّد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط (١)، ١٩٨٠م.
٦٥- طبقات النحويّين واللغويّين، أبو بكر الزُّبَيدي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف: القاهرة، ط (٢)، لا ت
٦٦- العبر في خبر مَن غبر، الحافظ الذهبي، ت/ محمد السّعيد زغلول، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٦٧- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، جلال الدين السيوطي، ت/ د. سلمان القضاة، دار الجيل: بيروت، لا ط، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٦٨- غاية النهاية في طبقات القرّاء، شمس الدين بن الجزري، عُني بنشره/ ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (٣)، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٦٩- غريب الحديث، أبو سليمان الخطَّابي، ت/ عبد الكريم إبراهيم العزباوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي: جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، لا ط، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٧٠- غريب الحديث، أبو عُبيد بن سلّام، ت/ د. حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية: القاهرة، لا ط، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٧١- فهرسة ابن خير، أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي، ت/ إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري: القاهرة، ودار الكتاب اللبناني: بيروت، ط (١)، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

٧٢- الفهرست، ابن النديم، ت/ الشيخ إبراهيم رمضان، دار المعرفة: بيروت، ط (٢)، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٧٣- الفوائد البهيّة في تراجم الحنفيّة، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تصحيح وتعليق/ محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة: بيروت، لا ط، لا ت.

٧٤- فوات الوفيَات والذيل عليها، محمد بن شاكر الكتبي، ت/ د. إحسان عبّاس، دار الثقافة: بيروت، لا ط، ١٩٧٤م.

٧٥- القاموس المحيط، مجد الدين الفيروزآبادي، الهيئة المصرية العامّة للكتاب: القاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، نسخة مصوّرة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ.

٧٦- القواعد المنهجية في التنقيب عن المفقود من الكتب والأجزاء التراثية، د. حكمت بشير ياسين، مكتبة المؤيّد: الرياض، ط (١)، ١٤١٢هـ/١٩٩٣م.

٧٧- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ابن أبي الربيع، ت/ د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد: الرياض، ط (١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٧٨- الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ت/ أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٧٩- الكامل في اللغة والأدب، أبو العبّاس المبرّد، ت/ د. محمد أحمد الدالي، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (٣)، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٨٠- كتاب الشعر = شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي، ت/ د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط (١)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٨١- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت/ د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة هلال، لا ط، لا ت.
٨٢- الكتاب، سيبويه، ت/ عبد السلام محمد هارون، دار الجيل: بيروت، ط (١)، لا ت.
٨٣- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ت/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، مكتبة العبيكان: الرياض، ط (١)، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٨٤- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الكتب العلمية: بيروت، لا ط، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٨٥- الكنى والألقاب، الشيخ عبّاس القمي، تقديم/ محمد هادي الأميني، مكتبة الصدر: طهران، ط (٥)، ١٣٥٩هـ.
٨٦- اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير، دار صادر: بيروت، لا ط، لا ت.
٨٧- لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، دار صادر: بيروت، ط (٣)، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٠م.
٨٨- اللمع في العربية، ابن جنّي، ت/ د. حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب: القاهرة، ط (١)، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٨٩- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ابن جنّي، ت/ د. حسن هنداوي، دار القلم: دمشق، ودار المنارة: بيروت، ط (١)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٩٠- مجمل اللغة، ابن فارس، ت/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٩١- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي، ت/ علي النجدي ناصف وزميليه، وزارة الأوقاف، القاهرة، لا ط، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
٩٢- مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، مكتبة المتنبّي، القاهرة، لا ط، لا ت.

٩٣- المختصر في أخبار البشر، عماد الدين إسماعيل أبو الفداء، المطبعة الحسينية المصرية، ط (١)، ١٣٢٥هـ.

٩٤- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط (٣)، ١٩٧٦م.

٩٥- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد اليافعي اليمني، ت/ خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٩٦- مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، سبط ابن العجمي، ت/ محمد بركات وزملائه، الرسالة العالمية، دمشق، ط (١)، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٩٧- المزّار بن سعيد الفقعسي حياته وما تبقّى من شعره، د. نوري حمودي القيسي، مجلّة المورد، وزارة الإعلام، العراق، مج (٢)، ع (٢)، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٩٨- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ابن فضل العُمري، ت/ كامل سلمان الجبوري، ومهدي النجم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ٢٠١٠م.

٩٩- معاني القرآن، أبو زكريّا الفرّاء، ت/ أ. أحمد يوسف نجاتي وزميليه، دار السرور، لا ط، لا ت.

١٠٠- المعاني الكبير في أبيات المعاني، ابن قتيبة الدينوري، تصحيح/ سالم الكرنكوي، دار النهضة الحديثة، بيروت، لا ط، لا ت.

١٠١- معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي، ت/ علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، لا ط، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

١٠٢- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، ت/ د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١)، ١٩٩٣م.

١٠٣- معجم المؤلّفين، عمر رضا كحالة، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (١)، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١٠٤- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ت/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لا ط، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٠٥- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية: ط (٤)، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١٠٦- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، محمد مصطفى الشهير بـ (طاش كبري زاده)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٠٧- المفتاح في شرح أبيات الإيضاح، ابن عصفور، ت/ رفيع بن غازي السلمي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط (١)، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.

١٠٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي، ت/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ط (١)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٠٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني، ت/ أ.د. علي محمد فاخر وزميليه، دار السلام، القاهرة، ط (١)، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

١١٠- المقتضب، أبو العبّاس المبرّد، ت/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لا ط، لا ت.

١١١- المقتضب في اسم المفعول المعتلّ العين من الثلاثي، ابن جنّي، ت/ د. أمين عبد الله سالم، دار أبو المجد للطباعة، لا ط، ١٩٩٢م.

١١٢- المقرّب، ابن عصفور، ت/ أحمد عبد الستّار الجواري، وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ط (١)، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

١١٣- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، ت/ د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط (١)، ١٩٩٦م.

١١٤- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي، ت/ محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (٢)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

١١٥- منتهى الطلب من أشعار العرب، محمد بن المبارك بن ميمون البغدادي، ت/ د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط (١)، ١٩٩٩م.

١١٦- منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك، أبو حيّان الأندلسي، أضواء السلف، الرياض، لا ط، لا ت.

١١٧- الموسوعة الميسّرة في تراجم أئمّة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد/ د. وليد ابن أحمد الحسين الزبيري وزملائه، مجلّة الحكمة، بريطانيا، ط (١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١١٨- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تَغْرِي بَرْدِي الأتابكي، ت/ محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

١١٩- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، لا ط، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٢٠- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، ط (٢)، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

١٢١- هديّة العارفين (أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين من كشف الظنون)، إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لا ط، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٢٢- الوافي بالوفيَات، صلاح الدين الصفدي، ت/ أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (١)، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

١٢٣- وفيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خَلِّكَان، ت/ د. إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، لا ط، ١٣٩٧هـ/١٩٩٧م.

١٢٤- الوفيَات، ابن قنفذ القسنطيني، ت/ عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط (٤)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٢٥- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبو منصور الثعالبي، ت/ د. مُفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

ثالثًا: الدوريات:

- مجلّة المجمع العلمي العربي بدمشق:

مج (٣٠)، ج (٣)، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.

مج (٣٠)، ج (٤)، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.

مج (٣٢)، ج (٢)، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.

مج (٣٢)، ج (٤)، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

- مجلّة المورد: وزارة الإعلام، العراق، مج (٢)، ع (٢)، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

* * *